

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤١٩١

الثلاثاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد حسمي .... (ماليزيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد كبغلي
أوكرانيا	السيد كروخمال
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد الشواشي
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد شن غوفانغ
فرنسا	السيد لفيت
كندا	السيد دوفال
مالي	السيد أسوف عمر مايغا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد إلدون
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

00-62415
0062415

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، والنرويج، ونيوزيلندا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المعتادة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة وينسلي (استراليا)، والسيد وييسونو (إندونيسيا)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد براتسكان (النرويج)، والسيد باولز (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في غياب أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوى بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد عنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود في البداية باسم المجلس، أن أعرب عن عميق التعازي لحكومتي وشعبي بنغلاديش ونيبال، وكذلك الأسر الثكلى، لموت اثنين من جنودهم وهَبا حياهما من أجل قضية السلام وهما يعملان مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة إلى مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد هادي عنابي، الذي وجّه إليه المجلس دعوى بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): حدث، منذ آخر تقرير قدمه الأمين العام إلى المجلس، في ٢٦ تموز/يوليه، عدد من التطورات في تيمور الشرقية أود أن أبلِّغ المجلس عنها.

وسوف أغطي، على التوالي، حالة الأمن، وحالة اللاجئين في تيمور الشرقية، والقضايا ذات الصلة بنظام الحكم وبالإدارة العامة، فضلا عن النشاط السياسي الذي حدث مؤخرا في تيمور الشرقية.

تدهورت، خلال الشهر الماضي، حالة الأمن في تيمور الشرقية. وتمثل التدهور في سلسلة من الحوادث ذات الصلة بالمليشيات حيث قُتل في ٢٤ تموز/يوليه جندي من فرقة نيوزيلندا التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وزاد عدد التقارير المؤكدة عن نشاط المليشيات وتحركاهم في القطاعين الأوسط والغربي من تيمور الشرقية. ولقد أبلغ المجلس بالحادثة التي وقعت في ٢ آب/أغسطس إلى الشمال من ماليانا في منطقة بوبونارو، حيث قامت مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين بتبادل إطلاق النار مع القوات التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقُتل في تلك الحادثة شخصان يشتبه بأنهما من المليشيات وكان كلاهما يرتديان زي القوات المسلحة الإندونيسية وكانا مجهزين ببنادق من طراز ''إس كي إس''. ووقعت حادثة مماثلة في ٦ آب/أغسطس، بالقرب من باتوغاد في منطقة

بوبونارو، مما أسفر عن جرح واحد على الأقل من أفراد المليشيات. وفي ١٠ آب/أغسطس، وفي أخطر حادثة وقعت حتى اليوم، قام زهاء ٢٠ فردا من المليشيات بهجوم على فصيلة نيبالية تابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تقوم بالخدمة كجزء من كتيبة نيوزيلندا. ووقع الهجوم في كوفاليما، وأسفر عن وفاة جندي نيبالي وجرح ثلاثة آخرين. وفي ١٧ آب/أغسطس، تبادلت دورية من قوات فيجي أيضا إطلاق النار مع مجموعة من الأفراد يشتبه بأنهم تابعون للمليشيات، في منطقة تقع بين سواي وحدود تيمور الغربية. وحتى في الليلة الماضية وقعت حادثة أخرى تبادل فيها الاستراليون التابعون لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إطلاق النار مع أفراد يشتبه بأنهم تابعون للمليشيات في شمال شرقي ماليانا، ولكن التقارير الأولية تفيد، فيما يبدو، بأنه لم تقع أي حالات قتل أو إصابة.

ومنذ تولي قوة حفظ السلام المسؤولية من القوة الدولية في تيمور الشرقية في ٢٣ شباط/فبراير اقتصر نشاط المليشيات على مناطق ارميرا، وبوبونارو، وكوفا ليما ومقاطعة اوكوسي المحاطة بأرض أجنبية. غير أنه أصبح من الواضح في الشهر الماضي أن عناصر المليشيات تعمل الآن أيضا في مناطق اينارو ومانوفاهي، ويحتمل أنها تعمل أيضا في مناطق ايلو، وديلي، وليكويكا. وتفيد التقارير الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بأن هناك الآن ما بين ٦٠ إلى ١٢٠ من المليشيات تتألف من ثماني مجموعات على الأقل تعمل في تيمور الشرقية. وقد أظهرت هذه المجموعات مؤخرا درجة من الفعالية التشغيلية واستعدادا أكبر على الاشتباك مع قوات حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وينعكس مستوى نشاطها في تيمور الشرقية في درجة التنسيق والاستعداد التي لم تلاحظ من قبل حتى الآن.

وما زال يصعب تقييم أهداف المليشيات في هذا الوقت. بيد أنه يسود بصورة عامة شعور بأنها تعتزم مواصلة نمط العنف الذي ترتكبه ضد السكان المدنيين وضد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بغية محاولة تقويض عملية الانتقال. وفي أسوأ الحالات، التي نأمل أنها لن تحدث ولكننا بحاجة إلى الاستعداد لها، ربما تحاول المليشيات زعزعة الاستقرار في تيمور الشرقية من خلال القيام بعمليات هجومية من نوع عمليات حرب العصابات للحط من شأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وإثارة الشكوك فيما بين التيموريين الشرقيين حول فعالية الإدارة، وربما تحاول أيضا تقويض قدرة قوة حفظ السلام على المحافظة على الأمن وذلك بمحاولة قتل أفرادها وإصابتهم بجروح في كل فرصة.

تشكِّل المليشيات تهديدا واضحا للسلام والأمن في تيمور الشرقية. ولقد اتخذت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إجراء للرد على هذا التهديد، وكخطوة أولى، أعادت نشر فرقة من ماناتوتو في قطاع الشرق من ديلي إلى القطاع الأوسط، الأمر الذي أدى إلى تخفيف العبء عن القوات التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في القطاع الأوسط من القيام بمهام ثابتة للحماية وتعزيز قدرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على الرد بسرعة على حوادث الأمن الإضافية في ديلي وفي أماكن أخرى من القطاع الأوسط، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، وضعت فرقة أخرى من قطاع الشرق في حالة تأهب لتكون على استعداد في غضون ست ساعات للحركة وتقديم الدعم في القطاع الأوسط وفي أوكوسي إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وبعد استعراض حالة الأمن، خلص قائد القوة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والممثل الخاص، السيد فييرا دي ميلو، إلى أن من الضروري المحافظة

علـى المسـتوى الحـالي لقـوام القـوة لمواجهـة التـهديد الـذي تشكله أنشطة المليشيات. ووفقا لذلـك، سوف يتأجل تنفيذ الخطة التي أعلن عنها فيما سبق لتقليـص عـدد القـوات في القطاع الشرقي من تيمور الشرقية إلى فرقة قوامها ٥٠٠ فرد وبعبارة أخرى، تقليص العدد من ٨٥٠١ إلى فرقة حجمها ٥٠٠ من القوات بنهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. أما قـوام القـوة الحـالي في تيمـور الشـرقية، حـتى بدايـة تقليـص الحجم، فيبلـغ ١ ٦٣٦ فـردا. وسـوف نبقـي هـذه الحالـة قيـد الاستعراض وسوف نبلِّغ المجلس بأية تعديـلات أخـرى قـد يقتضيها الحال في مستوى قوام القوة وطريقة عملها.

والاتصالات والتعاون على الصعيد الرسمـي بين إدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة في تيمـور الشـرقية والقـوات المسـلحة الإندونيسـية مـا زالا قـائمين علـى نحـو جيـد، ويتـم تبـادل المعلومات بشأن أفراد المليشيا وأنشـطتهم عـبر الفريـق العـامل للتنسيق التكتيكي. ومع ذلك، أدت الأحداث التي جرت في الشهر الماضي أيضا إلى الشعور بقلق خطير إزاء قدرة القـوات المسلحة الإندونيسية – أو على الأقل بعض العناصر فيـها على منع المليشيا مـن القيـام بنشـاط في تيمـور الغربيـة وعلـى امتداد الحدود وصولا إلى تيمـور الشـرقية، أو إزاء رغبتـها في ذلك وفي اتخاذ التدابير الملحة المطلوبة لكفالة أمن اللاجئين في تيمور الغربية.

والحالـة الأمنيـة الراهنـة تعزز عـزم القيـادة في تيمـور الشرقية على إنشاء قوة أمنية وطنية. وتعكف عن كثب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع القيادة في تيمـور الشـرقية علـى دراسـة التقريـر المتعلـق بخيـارات القـوة الأمنيـة، وهـو التقريـر الـذي أعده فريـق كينغـز كوليـج في لنـدن. وقـد طرحـت ثلاثـة خيـارات في التقريـر، وجميعـها تـرى القـوات المسلحة السابقة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمـور الشـرقية كنـواة لقـوة الدفـاع في المستقبل. ووفقـا للخيـار الأول، تنشـأ قوة قوامها ٥ ٠٠٠ عنصر، تكـون ركيزهـا القـوات المسـلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمـور الشـرقية وعنـاصر إضافيـة عـن طريـق التجنيـد الإلزامـي. ومـن شـأها أن تضـم مجموعـة صغيرة من القوات المتخصصة للتصدي للاضطرابات الأهلية، ومكونا متواضعا يعمل جوا وبحرا. ووفقا للخيار الثاني، فمـن شـأن قـوة تعدادهـا ٣ ٠٠٠ عنصـر أن تشـمل ١ ٥٠٠ مـن القـوات النظاميـة، و ١ ٥٠٠ مـن المجنديـن الإلزاميـين الذيـن يخدمون لفترة سنة واحدة. وأخيرا، من شأن الخيار الثالث أن يفضي إلى إنشاء قوة تعدادها حوالي ٣ ٠٠٠ عنصر، نصفهم مـن جنـود القـوات المسـلحة السـابقة التابعـة لجبهـة التحريـر الوطـني لتيمـور الشـرقية والعـدد المتبقـي البـالغ ١ ٥٠٠ عنصـر مـن المتطوعـين الاحتيـاطيين. وجميـع القـوات تتلقـى التدريـب للتصدي للاضطرابات الأهلية. ولقـد حبـذت الدراسـة الخيـار الثالث لأسباب اقتصادية. وسنبقي طبعـا المجلس على اطلاع فيمـا نواصـل عمليـة مناقشـة هـذه الخيـارات مـع أبنـاء تيمـور الشرقية والأطراف المهتمة الأخرى.

وبالانتقال الآن إلى حالة اللاجئـين في تيمـور الغربيـة، أود أن أقـول إن حالـة اللاجئـين في تيمـور الغربيـة تتدهـور باستمرار الأمر الذي يترافق مع تصاعد نشاط المليشيا الـذي ذكرتـه للتـو. فالمليشـيات ناشـطة علـى نحـو مكشـوف في المخيمـات، وفي أجزاء واسـعة مـن المنـاطق الحدوديـة. فلقـد أقامت حواجز لها في المنطقة، بما في ذلك الطريق الرئيسي بين أتـامبوا وباتوغـادي. ومنـذ الأسبـوع الأول في آب/أغسـطس، لم يعد أحد تقريبا من أبناء تيمور الشرقية عن طريق البر، وتم تعليـق عمليـة جمـع شمـل الأسـر علـى الحـدود. وهنـاك أيضـا تصعيـد في أعمـال العنـف والهجمـات علـى عمـال تقـديم المساعدة الإنسـانية. وبتـاريخ ١٢ آب/أغسـطس، اسـتهدفت مليشيا إيتـاراك مجمعـا تابعـا للمنظمـة الدوليـة للـهجرة خـلال مظاهرة كانت تقوم بها، دون أن تتدخل القوات المسلحة أو الشـرطة. وبعـد ذلـك، عمـل مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئين والمنظمـة الدوليـة للـهجرة ومنظمـة

غير حكومية على إعادة ترحيل معظم موظفيها إلى كوبانغ. وبتاريخ ٢٢ آب/أغسطس، تعرضت إحدى الميليشيات لثلاثة موظفين تابعين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وهم يقومون بتقديم المساعدة الإنسانية إلى مخيم للاجئين في نيان في ضواحي أوكوسي، وأصابوهم بجراح، وهي المنطقة التي عانت ليس منذ أمد بعيد من مشاكل أمنية. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن وصول قوات الأمن إلى الموقع استغرق ما يزيد على ساعتين. ويساور الوكالات الإنسانية قلق خطير إزاء هذه التطورات، وهي تشعر أن المليشيات قد تكون تعمل على فرض تعليق المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى اللاجئين. وواقع الأمر أنه عقب الحادث الذي وقع بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس، علق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عملياته بصورة أولية في تيمور الغربية، لكنني علمت الآن أنه قرر استئناف عملياته حيث أنه مرتاح للطريقة التي تصدت بها السلطات الإندونيسية لهذا الحادث المؤسف جدا. ولقد تم اعتقال اثنين من المشتبه فيهم على يد السلطات الإندونيسية، وسيقدمان إلى المحاكمة. وأصدرت حكومة إندونيسيا أيضا إدانة قوية حيال أعمال العنف هذه المرتكبة ضد عمال المساعدة الإنسانية، واتخذت خطوات عملية على الأرض لزيادة وجود قوات الأمن في المخيمات وحولها.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن وزير خارجية إندونيسيا، شهاب، أن حكومة إندونيسيا خططت لإيجاد حل للمأزق الراهن المتعلق بحالة اللاجئين. وقام وفد هام من وزارة الشؤون الخارجية الإندونيسية، برئاسة السيد حسن ويراجودا، والمدير العام للشؤون السياسية في وزارة الخارجية، بزيارة ديلي بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس. وخلال المناقشات المكثفة التي أجريت بتلك المناسبة، حث السيد فييرا دي ميلو الحكومة الإندونيسية على اتخاذ الخطوات الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة للتصدي للحالة الأمنية المتدهورة في تيمور الغربية، وعلى تهيئة ظروف تفضي إلى إعادة توطين طوعية للاجئين في تيمور الغربية في غضون فترة يؤمل أن تكون مدتها ثلاثة إلى ستة أشهر. وسيواصل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين العمل مع زعماء اللاجئين لإبلاغ اللاجئين على نحو أفضل عن الحالة في تيمور الشرقية وعلى تشجيعهم على العودة.

وبالانتقال الآن إلى الحكم والإدارة العامة، أود أن أقول إن إنشاء الإدارة الانتقالية الجديدة في تيمور الشرقية ماض على قدم وساق. فلقد اجتمعت الحكومة الآن خمس مرات واتخذت قرارات بشأن مجموعة واسعة من الأمور السياسية، بما في ذلك إعادة تشييد مبان عامة وإعداد إطار إداري وقانوني للضرائب المستقبلية في تيمور الشرقية. وهذا الإطار سيكون أساسا هاما لإنشاء إدارة مالية مستدامة في تيمور الشرقية.

ومنذ ١ تموز/يوليه، تدار الميزانية المدمجة لتيمور الشرقية وتنفذ بمعزل عن ميزانية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ورسوم الجمارك التي جمعتها إدارة الحدود حتى اليوم تزيد على ٣ ملايين دولار. وبتاريخ ١٥ آب/أغسطس، بدأت مصلحة الضرائب في تيمور الشرقية أيضا بجباية الضرائب.

وأحرز تقدم أيضا في تعزيز الخدمة المدنية، بتوظيف أبناء تيمور الشرقية على نحو متزايد بسرعة عقب تلقي الموافقة من الميزانية المدمجة لتيمور الشرقية للسنة المالية ٢٠٠٠ ٢٠٠١. ولقد عينت المصلحة المدنية حتى الآن ١١١ مرشحا من تيمور الشرقية لمناصب في الدوائر والمكاتب التابعة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. واختير ٨٠ منهم للهيئة المالية المركزية، و ٢٢ منهم لمكتب المدفوعات المركزي.

ولئن تظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية مبعث قلق كبير في جميع أنحاء تيمور الشرقية، وستظل كذلك لبعض الوقت في المستقبل، لوحظ تراجع ملحوظ في الضغوط الناجمة عن العمالة، وارتفاع مشجع في النشاط الاقتصادي، ولا سيما في ديلي. وعدد رجال الأعمال المسجلين ارتفع بمقدار ٤١٨ ليصل إلى ١١٤ ٣ رجل أعمال، معظمهم من أبناء تيمور الشرقية. وطوال الشهرين الماضيين، تسبب ٨٣ مشروعا إضافيا من المشاريع ذات الأثر السريع في إيجاد ٤٥٠ ٣ وظيفة لفترة ستة أشهر. ومشاريع العمالة المؤقتة تمر الآن بمرحلتها النهائية، وهي وفرت للتيموريين ما مجموعه ٧٨٠ ٣٣ وظيفة. وثمة تقارير إيجابية أيضا مؤداها أن مشاريع العمالة المؤقتة أفضت إلى مشاريع اقتصادية مثلا في مقاطعة ليكويكا حيث أعيد استثمار الأموال للبدء بأشغال حرفية ومشاريع صغيرة أخرى. وهناك زيادة تدريجية أيضا في عدد المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في مجالات السياحة وبناء الفنادق والمصارف ومصائد الأسماك وتربية الحيوانات.

وبعد الانتشار الناجح للدفعة الأولى من أفراد الشرطة التيمورية الشرقية، وتضم ٥٠ شرطيا، يجري حاليا تدريب دفعة ثانية تضم ٥٠ فردا في كلية تدريب الشرطة، حيث تنتهي فترة تدريبهم في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. غير أننا بهذا المعدل نحتاج إلى خمس سنوات قبل بلوغ هدف شرطة تيمور الشرقية لقوام ٠٠٠ ٣ شرطي. وقد تقدمت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باقتراح لزيادة عدد خريجي الكلية إلى ١٣٠ شرطيا في الشهر. غير أن ذلك يتطلب مساهمات طوعية إضافية في ميزانية الإدارة الانتقالية.

ظل النظام والقانون المدني في تيمور الشرقية مستقرين بصفة عامة. وإن كانت الشرطة المدنية لا تزال تقوم بالإبلاغ عن تصاعد تيار الجرائم الدنيا، والسرقات الصغيرة. وفي الثالث من آب/أغسطس تولى المدعي العام لتيمور الشرقية المعين دوليا، مهام وظيفته. وقد أعطت وحدة الجرائم الخاصة الأولوية للقضايا المتعلقة بالجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. ويوجد في الوقت الراهن ٧٥ شخصا قيد الاحتجاز على ذمة جرائم ارتكبت في العام الماضي، من بينها إشعال الحرائق، والاغتصاب، والقتل. وتتعاون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وحكومة إندونيسيا تعاونا وثيقا في التحقيقات بشأن أحداث العام السابق. وقام فريق يضم ٢٣ من المحققين الإندونيسيين بزيارة تيمور الشرقية في الشهر الماضي للاستماع إلى أقوال الشهود وزيارة الأماكن التي ارتكبت فيها الجرائم.

في قطاع الصحة، بدأت عملية الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى نهج أكثر انتظاما وصولا إلى تقديم الخدمات الصحية طويلة الأمد. كما أصبحت خدمات الصحة العامة متاحة محليا في منطقة ليكويشا منذ أوائل الشهر الحالي.

في ميدان التعليم، تم اختيار ما مجموعه ٠٠٠ ٣ مدرس للمرحلة الابتدائية حتى الآن، وقد ألحقوا بالعمل في مدارس المناطق، ويجري حاليا تعيين ٧٥٠ ١ مدرسا للمرحلة الثانوية. وقد عقد مؤتمر وطني للمدرسين في الفترة ١٠-١٢ آب/أغسطس شارك فيه نحو ٨٠٠ مدرس، وتناول بالبحث قضايا من بينها المناهج الدراسية الوطنية وتحديد العام الدراسي.

وفي الميدان الزراعي، يعمل موظفو الزراعة المحليون مع المزارعين التيموريين الشرقيين في عشر من المناطق الثلاث عشرة في برنامج هام لتخصيب التربة لتمكين المزارعين من زراعة محصول ثان، بالنظر إلى هطول الأمطار بكميات كافية. وقد بدأ البنك الدولي خلال الشهر الحالي تنفيذ مشروع لإعادة التأهيل الزراعي.

يتواصل العمل في إعادة تأهيل وصيانة البنية الأساسية لتيمور الشرقية، ولا سيما الطرق الخربة، ويشرف المهندسون التيموريون على غالبية هذه المشاريع. غير أن الشواغل الأمنية قد أدت إلى تعطيل إصلاحات الطرق في القطاع الغربي.

وقد استمرت، كذلك، الجهود الرامية لبناء طاقات الموارد البشرية. وتشرف مجموعة من ٥٠ تيموريا شرقيا على اتمام المرحلة النهائية في دورة التدريب الدبلوماسي. وتنظم كلية الخدمة المدنية دورات لتعليم اللغة الانكليزية لموظفي الخدمة المدنية من التيموريين. وفضلا عن ذلك، اجتاز ٧٥ من كبار المديرين التيموريين الشرقيين دورة استغرقت أسبوعا في الإدارة نظمها المعهد الوطني للإدارة العامة في البرتغال.

قام المدير الانتقالي في ١ آب/أغسطس بتعيين المجالس الاستشارية التيمورية للمناطق رسميا، وتقوم بعملها الآن في المناطق كافة.

وأخيرا، أحرز تقدم جيد في الاستعدادات الجارية لإنشاء المجلس الوطني، الذي سيخلف المجلس الاستشاري الوطني. ويجري الترتيب لعملية ترشيح مفتوحة لممثلي المناطق والمنظمات المدنية. وسيتم ترشيح ممثلين من أحزاب داخل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، ومن أحزاب خارج إطار المجلس والأديان الرئيسية الثلاثة في تيمور الشرقية. وسيقوم الممثل الخاص للأمين العام بالاختيار النهائي. وفي غضون ذلك، واصل المجلس الاستشاري الوطني اجتماعاته. وقد صدق على ثلاث لوائح في آب/أغسطس، من بينها لائحة تحظر إجراء معاملات تتعلق بالأراضي من جانب الشركات أو المواطنين الإندونيسيين غير المقيمين في تيمور الشرقية، ريثما تنتهي المفاوضات مع إندونيسيا حول الأصول والمطالبات.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى النشاط السياسي على مدار الشهر الماضي، أود أن أشير إلى أن مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهو حدث بالغ الأهمية، قد بدأ يوم ٢١ آب/أغسطس، ويختتم مداولاته اليوم. وكانت قيادات المجلس، بمن فيها رئيسه زانانا غوسماو، قد قدموا استقالاتهم في مستهل اجتماعاته، ريثما يتخذ المؤتمر قراراته فيما يتعلق بمستقبل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الشرقية. وسنعود إلى المجلس بمعلومات إضافية بمجرد أن تتمكن الإدارة الانتقالية من تقييم النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر، الذي سيختتم أعماله اليوم، كما أسلفت.

وختاما، يمكننا القول إن الإدارة الانتقالية استمرت على مدى الشهر المنصرم في إحراز تقدم مطرد في عدد من الميادين. ومع ذلك، فقد أصبحت الإدارة الانتقالية تشعر بقلق بالغ مثلما حاولت أو أوضح في هذه الإحاطة الموجزة حيال الوضع الأمني في تيمور الشرقية واستمرار الحالة المتردية للاجئين في المخيمات في تيمور الغربية. وإننا نرحب باستمرار الدعم القوي من جانب المجلس في الوقت الذي تواصل فيه الإدارة الانتقالية بذل جهودها للتصدي لهذه المسائل وإيجاد الحلول لها.

وفي الختام، يوافق يوم غد الذكرى الأولى للمشاورة الشعبية في تيمور الشرقية. ولقد حدث الكثير من التطورات الإيجابية منذ موجهة العنف والدمار المحمومة التي اجتاحت تيمور الشرقية في أعقاب إعلان نتائج المشاورة الشعبية في الرابع من أيلول/سبتمبر من العام الماضي، إن انتشار القوة الدولية في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والعمل الذي أنجزته هذه الإدارة منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قد مكَّن التيموريين الشرقيين من التطلع إلى مستقبل أفضل ومن تحقيق أمانيهم في الاستقلال. وستواصل الإدارة الانتقالية، بمساندة المجلس، العمل مع التيموريين الشرقيين من أجل تهيئتهم لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على بيانه حول الحالة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وقبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين على قائمتي، اسمحوا لي بالترحيب بالأمين العام في اجتماع المجلس.

السيد مينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر السيد العنابي مساعد الأمين العام على تعليقاته المفيدة جدا، والتي سلطت الأضواء، كالعادة، على الحالة. والمعلومات التي تلقيناها عن الجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل تنظيم المؤسسات المدنية والاقتصادية في تيمور الشرقية، مشجعة للغاية. وهي كلها أمور إيجابية جدا. في الوقت نفسه، يشعر وفدي بالانزعاج إزاء المعلومات التي قدمها بشأن تصاعد الأنشطة السلبية من جانب المليشيات، ولاستمرار التغاضي الواضح والتشجيع المؤثر لهذه الأنشطة من قبل بعض عناصر القوات المسلحة الإندونيسية.

ولذلك، أعتقد أن عمل المجلس محدد بصورة دقيقة. فعلينا أن نشجع الجهود البناءة التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع في تيمور الشرقية. وعلينا أن نكرس اهتمامنا المستمر وأن نمارس الضغوط باستمرار لضمان تسوية حالة اللاجئين ووضع حد للأنشطة شديدة الإضرار التي تقوم بها المليشيات وكذلك لأنشطة من يساندونها.

إن هذا الاجتماع ينعقد في الوقت المناسب كذلك، لأنه يعقد قبل يوم واحد من حلول ذكرى المشاورة الشعبية عندما أعرب ٨٠ في المائة من السكان التيموريين عن اختيارهم للمستقبل، ذلك الاختيار الذي اعترف به الرئيس واحد وحكومة إندونيسيا بعد ذلك. وقد أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمس بيانا بهذه المناسبة قدمت من خلاله التهنئة لشعب تيمور الشرقية على كفاحه الطويل والشاق والشجاع من أجل الاستقلال، الذي اقترب موعد تحقيقه الآن عاما كاملا. ويتطلع وفدي لنقل هذه الرسالة مباشرة إلى كل من زانانا غوسماو وخوسيه راموس هورتا، اللذين سيحضران إلى نيويورك ضيفين خصوصيين للأمين العام في قمة الألفية.

لقد لاحظ بيان الولايات المتحدة أمس، بأسف أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا يعيشون في مخيمات في تيمور الغربية. ولا تزال الحالة الأمنية في تلك المخيمات غير مقبولة تماما لحكومتي. وكما سمعنا من مساعد الأمين العام السيد العنابي، في إحاطته الموجزة اليوم، فلا يمكن التغاضي عن هذه الحالة، وهي غير مرضية. وعلى المجلس أن يسجل ذلك بصورة واضحة في مداولاتنا اليوم. وبالأمس حث الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الحكومة الإندونيسية على استعادة الأمن في كل أنحاء تيمور الغربية ووضع خطة عملية لإعادة وتوطين اللاجئين، مثلما حثثناها في هذا المجلس مرات عديدة.

وقد أعربنا في المجلس عن استيائنا من تكرار نشاط المليشيا على طول الحدود في تيمور الشرقية، وما نتج عن ذلك من مقتل اثنين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ومن الممكن أيضا أن تغري ذكرى ٣٠ آب/أغسطس المليشيا وغيرها باللجوء إلى مزيد من العنف. وجلسة اليوم مفيدة في أنها تبعث رسالة بأن هذا العنف لا يمكن ولن يمكن احتماله. ويجب إيقاف المليشيات ومن يدعمونها، ويجب أن تجرد من السلاح وأن تحل على الفور.

وينبغي للمجتمع الدولي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن يريا عملا ملموسا من جانب حكومة إندونيسيا لمعالجة مشاكل الأمن المقلقة مع

المليشيات قبل أن تستأنف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وظائفها الهامة في تيمور الشرقية. ويجب تمكين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من تنفيذ عملها الهام بالاشتراك مع شعب تيمور الشرقية الذي عبر عن رأيه بوضوح تام قبل سنة فقط. ونأمل من مداولاتنا اليوم الإحاطة الإعلامية والتعليقات المدلى بها حول هذه الطاولة أن تدعم هذه الأهداف.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. ويلزم الشكر أيضا لمساعد الأمين العام العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة التي جاءت في الوقت المناسب. ومن دواعي السعادة الحقيقية أيضا أن نرى الأمين العام هنا اليوم.

ويسعدني أن تتاح لنا هذه الفرصة للاحتفال بذكرى الأحداث التي جرت في السنة الماضية في تيمور الشرقية. واليوم نواجه حالة أخذ فيها عنف المليشيا في تيمور الشرقية يرفع رأسه القبيح، وتعرض موظفو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لهجوم قاتل أجبرت فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن طريق الترهيب على تعليق أنشطتها في مخيمات اللاجئين في تيمور الشرقية. ولذا فإنه ليس من غير المستصوب أن نذكر أنفسنا الآن بالأسباب التي تدعو مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى الدخول طرفا في تيمور الشرقية: وذلك لأن أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين في الإقليم في السنة الماضية تحدوا العنف المرعب والترهيب ليدلوا برأيهم في الطريقة التي يريدون أن يحكموا بها. وبعد بضعة أيام لاحقة في ٣ أيلول/سبتمبر، أعلن الأمين العام لنا أن ٧٨,٥ في المائة من أولئك الناخبين اختاروا الاستقلال.

وإنني أتكلم من قلبي عندما أقول إننا كلنا في المجلس تأثرنا حقا في تلك الأمسية. إذ برهن سكان تيمور الشرقية على إيمانهم بالديمقراطية وحكم القانون بتظاهرة ضخمة من الشجاعة والتصميم. وتفاعلنا مع الحدث بإصدار بيان رئاسي على الفور، أكد على ضرورة تنفيذ النتيجة في مناخ من السلم والأمن، دون مزيد من العنف والترهيب.

ولكن من المحزن أن ذلك لم يتحقق. فكما هي الحالة في أغلب الأحيان، سعى ''المخربون'' الذين تكلم عنهم السفير الإبراهيمي ببلاغة في تقريره عن عمليات الأمم المتحدة للسلام، إلى تقويض اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ واقتراع ٣٠ آب/أغسطس عن طريق العنف. ومن فضل المجلس أنه تحرك بسرعة وبالإجماع ليأذن بإيفاد القوة الدولية في تيمور الشرقية لاستعادة القانون والنظام. وينبغي مرة أخرى أن نعرب عن شكرنا للحكومة الاسترالية على توليها زمام القيادة بثبات في تلك العملية، وبتكلفة ضخمة للغاية.

ويحتاج المجلس أن يظهر نفس المستوى من الالتزام والتصميم اليوم. فكما ذكر مساعد الأمين العام العنابي، تحاول المليشيات مرة أخرى تقويض التنفيذ السلمي لنتيجة الاقتراع عن طريق العنف. وتشعر المملكة المتحدة بقلق عميق من تدهور الحالة الأمنية على كلا جانبي حدود تيمور. ويتعلق الأمر بميليشيات مسلحة جيدا، وتبدو أعمالها منسقة تجاه هدف خبيث. وهي تستهدف أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد مات اثنان منهم حتى الآن.

وهذا غير مقبول؛ ولا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة. وقد استجاب الممثل الخاص فييرا دي ميلو، كما ذكر السيد العنابي، بأن أوقف تخفيض حجم العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ولكن يجب على إندونيسيا أن

تتعاون بشكل أوثق مع الإدارة الانتقالية لإنهاء الهجمات عبر الحدود من تيمور الغربية، ونزع سلاح المليشيات وحلها ومحاكمة أعضاء المليشيات المرتكبين للجرائم.

وقد روعنا أيضا بالهجوم الذي وقع على ثلاثة من العاملين بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مخيم نائن للاجئين في ٢٢ آب/أغسطس. وأعربت الحكومة الإندونيسية عن استعدادها للسيطرة على الحالة، ولكننا نأسف على أنها لم تتمكن حتى الآن من كفالة الأمن في المخيمات. والكلمات الطيبة لا تكفي وحدها؛ وقد حان الوقت الآن لتحويلها إلى أفعال.

وإزاء هذه الخلفية، إننا نؤيد القرار الأولي الذي اتخذته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتعليق عملها في مخيمات اللاجئين حتى يستعاد الأمن، على الرغم من صعوبة ذلك القرار. ومن الأخبار السارة، كما أخبرنا السيد العنابي اليوم، أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بدأت تعود الآن. ولكن يتحتم على الحكومة الإندونيسية أن تعمل سريعا على السيطرة على الحالة الأمنية في المخيمات. ويجب عليها أن تنزع سلاح الذين يمنعون مفوضية الأمم المتحدة السامية من أداء مهمتها وتقديم الذين يشنون الهجمات على أفراد الأمم المتحدة إلى العدالة.

وتشجعنا، على الوجه الأكثر إيجابية للعملة، مبادرة الحكومة الإندونيسية الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين التيموريين الشرقيين الذين لا يزالون في تيمور الغربية، إما في إندونيسيا أو في تيمور الشرقية نفسها. ولكن نرحب بالمزيد من المعلومات بشأن تنفيذ هذه الخطة. ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي تثبيت الحالة الأمنية للتمكين من إجراء عملية التسجيل.

وكانت من الخطوات المشجعة الأخرى جهود الحكومة الإندونيسية للتعرف على المشتبه فيهم المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في السنة الماضية. ونحن نتطلع إلى أن نرى أولئك الأشخاص يقدمون إلى العدالة.

لقد أنجزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إنجازات كثيرة في السنة الماضية. والإحاطة الإعلامية التي قدمها مساعد الأمين العام السيد العنابي تتضمن ذلك. وهو قد طلب الدعم القوي من المجلس، وأنا واثق من أنه سيحصل عليه. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب علينا نحن في المجلس أن نظل متيقظين. ويجب أن نبدي تصميمنا على ألا ندع العمل الممتاز الذي اضطلع به فييرا دي ميلو والإدارة الانتقالية أن يتعرض للخطر بسبب عنف المليشيات. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للدفع إلى الأمام بإجراء رسمي من المجلس في هذا الشأن إذا بدا ذلك ضروريا. ونحن، شأننا شأن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، الذين سيتكلم بالنيابة عنهم ممثل فرنسا في وقت لاحق من هذه المناقشة، ملتزمون التزاما تاما بمساعدة شعب تيمور الشرقية على تحقيق الاستقلال الذي صوت له بأغلبية ساحقة. ونحن، شأننا شأن بلدان أخرى حول هذه الطاولة، نتطلع إلى أن نرى تيمور الشرقية وهي تبرز بوصفها أول ديمقراطية جديدة في القرن الحادي والعشرين.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا نشكركم، سيدي الرئيس، على تحديد موعد هذه الجلسة المفتوحة عن تيمور الشرقية، ونشكركم على التعزية في وفاة الجندي البنغلاديشي في تيمور الشرقية، الذي فقد حياته في قضية السلام. ونتوجه بالشكر أيضا إلى مساعد الأمين العام العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها عن أحدث التطورات في تيمور الشرقية.

من بين التحديات الشاقة العديدة التي تواجهها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يبرز بناء القدرة في ميدان تنمية الموارد البشرية. ونحن نؤيد تأييدا كاملا السياسة التي اعتمدتها الإدارة الانتقالية والتي تتمثل في التشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الإنمائيين الآخرين في تحديد الاحتياجات في هذا الميدان. ومشروع استراتيجية تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الذي قدم مؤخرا في حلقة للعمل يبدو أنه النهج التدريجي الصحيح.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء المواجهات التي حدثت مؤخرا بين قوة حفظ السلام التابعة للإدارة الانتقالية والمليشيات، التي أدت إلى فقدان أرواح عدد من حفظة السلام. ومع أن هذا أمر محزن، فإن الآثار الأوسع بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة ولإعادة اللاجئين تمثل مصدر قلق بالغ. وكادت عودة اللاجئين إلى الوطن تتوقف تماما. وتظل الحالة في مخيمات اللاجئين مشوبة بالتوتر. ويبقى أفراد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعاملون الآخرون في مجال المعونة مستهدفين من المليشيات. وكما فعلنا في الماضي، ندعو بشدة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لوقف أنشطة المليشيات المذكورة.

وأحطنا علما بالقرار الذي اتخذته السلطات الإندونيسية بإغلاق مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية خلال شهور. ونرى أنه يجب أن يتخذ هذا الإجراء بالتنسيق والتشاور الكاملين مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبهذه الطريقة، سيكون الحل مستداما ويساهم في الهدف النهائي المتمثل في إعادة اللاجئين من تيمور الشرقية إلى وطنهم. ونعتبر أن إتمام مفوضية الأمم المتحدة لعملية التسجيل قبل إغلاق المخيمات أمر لا بد منه. ولكن يجب إلى أن يتم ذلك بذل الجهود لضمان أمن اللاجئين وكذلك العاملين الدوليين في مجال المعونة في تيمور الغربية.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة إندونيسيا بالتعجيل بعملية العودة إلى الوطن. ونسلِّم بأن نجاح هذه المبادرة سيعتمد على الجانب المالي وكذلك على تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي إلى عملية العودة إلى الوطن وإعادة التوطين، على جانبي الحدود، وتشجعنا ملاحظة أن عروض المساعدة قد بدأ تقديمها.

وقد شجعنا أيضا أن نسمع في جلسة الإحاطة بالمعلومات المعقودة في الشهر الماضي أن أعضاء القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية قد تلقوا مساعدة من الإدارة الانتقالية بينما تجري دراسة ترتيب نهائي من جانب فريق من الكلية الملكية بلندن. ونرى أن نتائج الدراسة يجب أن تكون موضع مناقشة مسبقة بين القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ونعتقد أنه يجب تحديد ترتيبات الأمن في الإقليم بقرار مستنير من قيادة تيمور الشرقية. وستقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بدور تيسيري في اتخاذ القرار.

وتحتفل تيمور الشرقية غدا بمرور عام على الاستفتاء التاريخي الذي اتخذ فيه الشعب قرارا لصالح الاستقلال. وقد لاحظنا منذ فترة زيادة بطيئة للزخم في اتجاه عملية الانتقال نحو الاستقلال. وهذا ما كان متوقعا، ونؤيد تماما التدابير التحضيرية المتخذة من جانب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد. وتشارك قيادة تيمور الشرقية أيضا في ذلك، من جانبها.

وهنا اسمحوا لي بالخروج عن النص المعد، لأعرب عن قلقنا إزاء ما بلغنا عن استقالة السيد زانانا غوسماو، وقد علمنا بعد ذلك أنه سحب استقالته. ولعل السيد العنابي يستطيع أن يفيدنا بما إذا كان هناك ما يؤكد تلك الأنباء.

لقد دخل شعب تيمور الشرقية في حوار بشأن وضع دستور وخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في مجلس متعدد الأحزاب غير مسبوق ومستمر. ونرى أن هـذه المدخـلات التيمورية أهم المدخلات في العملية الانتقالية وينبغي لذلك أن تنشأ عن مشاركة شاملة، عريضة القاعدة، لشعب تيمور الشرقية.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على حضوره اليوم، والسيد العنابي على ما أحاطنا به من معلومات مفيدة.

وسيدلي ممثل فرنسا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وهولندا تؤيد تماما ذلك البيان.

لقد قطعت تيمور الشرقية شوطا كبيرا منذ مشاورتها الشعبية التي جرت منذ عام، وما أعقبها من انتشار العنف والدمار بغير معنى: وأود أن أضم صوتي إلى مَن سبقوني في الإعراب عن الامتنان والتقدير للسيد فييرا دي ميلو وجميع رجال ونساء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والقوة الدولية في تيمور الشرقية في مرحلة سابقة. فالأغلبية العظمى من هؤلاء الأشخاص المتفانين، التابعين للأمم المتحدة أو لتيمور الشرقية، غير معروفين، ولكن نتائج عملهم ستبقى أساسا يبني عليه آخرون.

ويبدو أن تيمور الشرقية على المسار السليم. غير أنه ما زال هناك كثير من أعمال التعمير وبناء الدولة يتعيّن القيام به. وتظل مشاركة المجتمع الدولي النشطة، بما في ذلك مجلس الأمن، لا غنى عنها. وعلى وجه الخصوص، لا نستطيع تعريض هذا المشروع الكبير للخطر بسحب المشاركة الدولية الفعلية قبل الأوان.

إن التحدي الذي يواجه تيمور الشرقية لا يتسم بالطابع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي فحسب. فالحالة العسكرية الأمنية تظل متقلقلة، مع الأسف، بل إنها تدهورت، كما علمنا اليوم من إحاطة السيد العنابي، إذ تتسلل المليشيات المدربة جيدا والمزودة بمعدات من قواعد من تيمور الغربية، دون عقاب تقريبا. وفي ٣ آب/أغسطس، دعا مجلس الأمن إلى إجراء تقييم عسكري للحالة الأمنية وآثارها على العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وأكون ممتنا للسيد العنابي لو تكرم بالإشارة إلى موعد اعتزام الأمانة العامة تنظيم جلسة الإحاطة المذكورة من أجل المجلس.

وفيما يتصل بمخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، نشعر أيضا بقلق عميق إزاء الهجوم على ثلاثة من العاملين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فمن الصعب على المفوضية أن تضطلع بمهامها البالغة الأهمية، بما في ذلك المهمة الحيوية المتمثلة في تسجيل اللاجئين، في ظل هذه الظروف. وأود أن أسال السيد العنابي كيف تفسر الأمانة العامة البيانات الصادرة عن السيد شهاب، وزير الخارجية الإندونيسي ومفادها أن مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية ستغلق قريبا. فما هو مدى الواقعية التي تتسم بها تلك البيانات، على ضوء الأنشطة المستمرة للميليشيات، التي تتمتع بمعدات أفضل وبتنظيم أفضل من ذي قبل، ولا تخضع أعمالها للمراقبة بالفعل؟

ختاما، تتوقع هولندا أن تفي إندونيسيا تماما بالتزاماتها فيما يتصل بالملاحقة القضائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية. ومن المؤسف أن التشريعات الجديدة لحقوق الإنسان التي اعتمدها مؤخرا البرلمان الإندونيسي تثير بعض جوانب الشك في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن قيام المدعي العام، السيد مرزوقي داروسمان، بوضع قائمة بأسماء ٣٣ شخصا سيوجه إليهم الاتهام قريبا، يبعث الأمل في أن تبدأ إندونيسيا الإجراءات القانونية في هذه الحالات، عما قريب.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أيضا أن نعرب عن امتناننا لكم، سيادة الرئيس، على عقد هذا الاجتماع، وللسيد العنابي، مساعد الأمين العام على المعلومات الشاملة التي أحاطنا بها.

ويرى الاتحاد الروسي أن انعقاد اجتماعنا اليوم، في الذكرى السنوية الأولى للمشاورة الشعبية بشأن وضع تيمور الشرقية، له رمز عميق. فباستعراض أحداث السنة الماضية، لا بد أن نذكر ما حدث من دمار ووفيات عقب إعلان نتائج المشاورة، وردور الفعل القلقة من جانب المجتمع العالمي على الأحداث في تيمور الشرقية. وقدمت الأمم المتحدة ومجلس أمنها مساهمة متكافئة مع رسالتها الرامية إلى ضمان الأمن في هذه المنطقة. ويجب مواصلة هذه السياسة.

ومن الواضح أن هذه الذكرى لا تقلل من تقييمنا لأولويات الوقت الحاضر. فتنتشر التطورات السلبية بين الإنجازات الإيجابية، مثل ما يحدث في أي مجال آخر. ويجب أن ندرج بين الإنجازات الجهود الرامية إلى المصالحة الوطنية، ومنها، على سبيل المثال، التطور السار المتمثل في فتح أول مركز توظيف في ديلي.

ومن عوامل القلق نجد من الضروري أن نذكر وقف عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الشرقية، اعتبارا من ٢٢ آب/أغسطس، كما أبلغنا السيد العنابي وذلك استجابة لضرب العاملين الإنسانيين على يد المليشيات المزعومة. ونعرب عن ارتياحنا لاعتزام استئناف هذا النشاط. ونرى ضرورة حل مشكلة مخيمات اللاجئين الموجودة في الجزء الإندونيسي من الجزيرة في أقرب وقت ممكن. ونشعر بالأمل، في هذا الصدد، على ضوء الخطط الجديدة التي أعلنت عنها السلطات الإندونيسية في هذا المجال. ونود، على أي حال، أن نؤكد ضرورة كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين.

وختاما، نود أن نُعرب عن الأمل في أن تثبت السنة الثانية من الانتقال إلى الاستقلال في تيمور الشرقية أنها أكثر ثراء بالأنباء الطيبة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكركم، يا سيدي الرئيس، على ترتيب جلسة اليوم العلنية. كما يشكر الوفد الصيني مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد العنابي على عرضه الشامل.

وغدا يوم هام في تاريخ تيمور الشرقية. ففي ذلك اليوم قبل عام حدثت مشاورة شعبية في تيمور الشرقية تحت إشراف الأمم المتحدة، وضعت تيمور الشرقية على طريق بناء الدولة. وعلى مدار السنة الماضية، وبدعم من المجتمع الدولي، أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما ملموسا في إحياء الاقتصاد وإعادة بناء المنازل والهياكل التحتية الأخرى، والمحافظة على النظام العام والأمن، وصياغة التشريعات، وإيجاد فرص العمالة، وتدريب الأهالي المحليين. وزيادة على ذلك أنشأ مجلس وزراء مشتركا بأعضاء تيموريين شرقيين، مكّن الأهالي المحليين من أن تكون لهم مشاركة أكبر وأسرع في عملية الانتقال. ويلقى هذا ارتياحنا.

ونحن نُقدر ونشكر كمية العمل الكبرى التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرغيو فييرا دي ميلو وموظفوه. وفي اعتقادنا أن مجلس الأمن سيواصل دعم جهود الممثل الخاص للأمين العام السيد دي ميلو.

وإن مهمة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هي بناء بلد جديد من الصفر، وهو تحد غير مسبوق للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد على أنه يجب دائما، عند صياغة المعايير والمقاييس ذات الصلة باستقلال تيمور الشرقية، الانتباه إلى ضرورة احترام تقاليد وثقافة تيمور الشرقية، وإرادة واختيارات الأهالي المحليين.

ونحن نشعر بقلق شديد إزاء حالة الأمن في تيمور الشرقية. ومما يثير القلق بصفة خاصة وقوع عدد من الحوادث العنيفة في مناطق الحدود. ونحن ندين الحملات الهجومية العنيفة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ونأمل في التحري بدقة عن أعمال العنف هذه وعن تلك الحوادث. ونتوقع أن تواصل الحكومة الإندونيسية تعاونها مع الإدارة الانتقالية وأن تتخذ خطوات لضمان السلامة والأمن في المناطق الحدودية لتيمور الشرقية. ونرحب بقرار الحكومة الإندونيسية بإغلاق مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، مما نأمل في أن يؤدي إلى حل نهائي لمشكلة اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية. ويتطلب إيجاد حل مناسب المساعدة من المجتمع الدولي والتعاون من الحكومة الإندونيسية. ونحن نؤمن بأن الحكومة الإندونيسية ستحترم التزاماتها وتواصل حُسن تعاونها مع الإدارة الانتقالية.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد العنابي، على عرضه الشامل اليوم بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وبالرغم من التقارير عن التقدم الثابت في أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فإن هذه الهيئة تواجه الآن بأحوال أمنية متزايدة الصعوبة.

وعندما يحتفل أهالي تيمور الشرقية غدا، بالعيد السنوي الأول للمشاورة الشعبية، فإنهم سيقومون بذلك بلا شك بمزيج من البهجة والحزن: البهجة لأنهم استطاعوا في ذلك اليوم اتخاذ قرار سيحدد مستقبلهم، وتسري نتائجه اليوم، والحزن بسبب العنف وأعمال القتل التي تعين عليهم تحملها قبل وبعد التصويت. بيد أن التيموريين الشرقيين سيدركون أيضا أنهم على طريق اللاعودة بتحقيق الاستقلال الكامل في السنة المقبلة.

وإذا استطعت أن أتناول الآن قضايا أخرى، فإن وفدي يرتاح إلى التقدم الحالي في اختيار ممثلين للمجلس الوطني. وكما سبق أن ذكرنا، فإن هذه الهيئة الموسَّعة ستسهل بصورة أفضل المشاورات مع التيموريين الشرقيين. وبالمثل فإن هناك ترحيبا بالتطورات الإيجابية الأخرى، مثل إتمام النهج الدبلوماسي الأول وإعمال أكاديمية الخدمة المدنية.

وإن تسلل الميليشيات المسلحة من تيمور الغربية لا يزال يثير قلق وفدي، كما أن حوادث القتل أو الجرح الأخيرة لموظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تثير بالغ الأسف. ونرحب باستجابة الإدارة الانتقالية في قمع هذا التهديد المنسق. ونحن نتفق على أن الحالة ينبغي أن تُرصد عن كثب. كما أننا ندعو السلطات المسؤولة في إندونيسيا إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع المزيد من الهجمات.

كما أننا قلقون بصورة مماثلة إزاء محنة اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية، الناتجة عن عنف وتهديد الميليشيات. ويشعر وفدي بالانزعاج بصورة خاصة من زيادة أنشطة الميليشيات وقيامها بالعمل صراحة الآن. وفي هذا الصدد، نُرحب بتعهد حكومة إندونيسيا بمواجهة الحالة في المخيمات لكي توقف أنشطة الميليشيات. بيد أنه ينبغي القيام بذلك بالتنسيق الدقيق مع الإدارة الانتقالية. كما ينبغي للحكومة الإندونيسية أن تتخذ التدابير للمساعدة في إعادة التوطين على نحو طوعي في تيمور الشرقية وإعادة توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية، وهي مهمة ينبغي للمجتمع الدولي أن يُساعد إندونيسيا فيها.

وفي الختام، يود وفدي أن يُعرب عن تقديره للسيد دي ميلو وموظفيه على عمل أحسن إنجازه. بيد أننا نرى أيضا من المناسب أن نأخذ لحظة لنقدم فيها التحية لسابقيه، أي السيد إيان مارتن وموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور

الشرقية، والقوة الدولية في تيمور الشرقية، على أعمالهم الشجاعة السنة الماضية أثناء الفترة الصعبة قبل وبعد المشاورة الشعبية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، يا سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور الشرقية، كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لمساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي على عرضه الذي جاء في حينه والمفيد.

لقد شهدت المشاورة الشعبية للعام الماضي بشأن تيمور الشرقية مرحلة هامة في كفاح شعب تيمور الشرقية من أجل تقرير المصير والاستقلال. وفي عشية هذه الذكرى السنوية للمشاورة الشعبية، تحيي جامايكا روح وشجاعة شعب تيمور الشرقية غير القابلتين للقهر، ونتعهد بمواصلة التضامن معهما والدعم لهما.

ولا يمكننا إلا أن نتذكر الخسارة المأساوية في الأرواح وتدمير الممتلكات اللذين وقعا عقب المشاورة الشعبية. وهكذا، فإنه مما يثلج الصدر أنه أحرزت، بعد سنة، مكاسب كبيرة بترسيخ وجود البنى الديمقراطية ومؤسسات الحكم. وقد بدأ المجلس الوطني في الاضطلاع بدور حاسم في العملية السياسية، إلى جانب إدارة الحكومة المسؤولة عن صياغة السياسات. وخلق جو لنمو الديمقراطية متعددة الأحزاب استعدادا للانتخابات الديمقراطية. كما أحرز تقدم تجاه إنشاء نظام عدالة موثوق به، بالافتتاح الأخير لمحكمة محلية ذات اختصاص مكاني خارج ديلي في باكاو، وبالاستحداث المقترح لخطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. ومن المهم لهذه العملية أنه يجب بذل جهود متواصلة لتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة عقب استفتاء العام الماضي إلى العدالة.

وتتضمن التطورات الإيجابية الأخرى تحسينات في خدمات الصحة العامة، وإعادة تنشيط نظام التعليم وبناء قدرات الموارد البشرية، بما فيها تدريب الموظفين المدنيين والشرطة.

ولم يكن بالمستطاع القيام بكل ذلك دون مشاركة المجتمع الدولي بصورة مباشرة، أولا من خلال القوة الدولية في تيمور الشرقية، ثم من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويتعين مواصلة هذه المشاركة.

ونُسلِّم بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها الرجال والنساء المخلصون، الذين ضحَّى البعض منهم بحياتهم في سبيل قضية السلام، ونضم صوتنا إلى أصوات الذين يعربون عن تعازيهم لحكومتَي بنغلاديش ونيبال للحوادث التي وقعت مؤخرا.

وحسبما أوضح السيد العنابي، واصلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عملها الهام فيما يتصل بنظام الحكم، وذلك بتوفير الأمن وإعادة بناء الاقتصاد. ونعرب عن سرورنا لمعرفة التحسينات التي طرأت في حالة العمالة. ونرى أن هذه التطورات هامة لبناء الدولة.

وفي ظل هذه الخلفية يعرب وفدي عن قلقه البالغ إزاء تدهور حالة الأمن في تيمور الشرقية والأحداث التي تقع حاليا في تيمور الشرقية والتي تهدد بهدر التقدم الذي أُحرز بالفعل.

وندين قيام المليشيات بقتل موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية ونعرب عن أسفنا البالغ لأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد أوقفت أعمالها في تيمور الغربية بسبب الأضرار التي ألحقتها بها المليشيات. ونستهجن أي عمل يسعى إلى تدمير العمل الهام الذي تقوم به وكالات الإغاثة والذي يؤثر بصورة سلبية على سلامة ورفاهية العاملين في مجال المعونة فضلا عن اللاجئين.

ونتطلع إلى تلقي نتائج التحقيقات الجارية حاليا بالاشتراك مع السلطات الإندونيسية.

ويعرب وفدي عن أمله في استكمال إعادة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ متبقين في تيمور الغربية في الموعد الملائم وبطريقة آمنة وذلك بالجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسلطات الإندونيسية، لا سيما في ضوء الإغلاق الوشيك لمخيمات اللاجئين.

وتفيد التقارير أيضا باستمرار المواجهات التي تقع بالقرب من الحدود مع تيمور الغربية ونحث الحكومة الإندونيسية على أن تبذل قصارى جهدها لوضع حد للخروقات من تيمور الغربية التي تقع عبر الحدود، فضلا عن تقديم ضمانات لسلامة العاملين في مجال المعونة واللاجئين.

ونحن على دراية بأن الحكومة الإندونيسية بعثت بلواء من القوات لتقديم حماية للعاملين في مجال المعونة واللاجئين لكن من الواضح أن المليشيات ما زالت تواصل أعمالها بمنأى عن العقاب. هذا العمل لا يمكن السماح باستمراره. ولذلك نؤكد من جديد نداءنا بتفكيك المليشيات ونزع سلاحها وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة.

في الختام، نود أن نؤكد أيضا على دعمنا للعمل الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ودعمنا لشعب تيمور الشرقية في مسيرته نحو الاستقلال. ونتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية في أسرة الأمم.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أشكركم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للمعلومات الشاملة التي قدمها لنا.

قبل سنة بالضبط استعد شعب تيمور الشرقية لاتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبله، واختار بين التمتع بالحكم الذاتي داخل إندونيسيا والاستقلال. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، قرر سكان الإقليم بأغلبية ساحقة استهلال عملية الانتقال إلى الاستقلال تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولم يخلُ طريق الانتقال من الصعوبات أو المخاطر. والدليل على ذلك أعمال العنف والهدم التي تفجرت في أعقاب المشاورة الشعبية. والكارثة الإنسانية الهائلة التي انبثقت تسببت في إثارة قلق بالغ لدى المجتمع الدولي ودفعت بمنظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء على نطاق المنظومة بأسرها.

وبعد ذلك بسنة، بعد أن وقعت هذه الحوادث الخطيرة جميعها، من دواعي الامتنان أن نرى أن حالة الطوارئ الإنسانية قد ولّت. ومن الجدير بالملاحظة أيضا التقدم المحرز بصدد إنشاء مؤسسات ستشكل أسس استقلال الإقليم. ويتعين في ظل هذه الخلفية إبراز أن القرارات الرئيسية التي اتُّخذت بعد إجراء المشاورات مع ممثلي شعب تيمور، وأن التيموريين أنفسهم، يتحملون، بطريقة متزايدة المسؤولية الرئيسية عن إدارة مصالحهم.

وأود أن أؤكد من جديد تقدير الأرجنتين للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام، ولجميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للمهمة الكبيرة التي أدوها. لقد قاموا بمهمتهم في ظل ظروف صعبة للغاية وفي بعض الأحيان، في الواقع، مع تعرض أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة لخطر شديد. وفي الأسابيع الأخيرة، فَقَد عدد من موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أرواحهم أثناء تأدية الواجب. وأود أن

أنقل إلى حكومتَي بنغلاديش ونيبال وإلى أسر الضحايا التعازي المخلصة من حكومة وشعب الأرجنتين.

وبالرغم من التحسن الشامل في الوضع في تيمور الشرقية، يتعين علينا أن نعلن مرة أخرى عن قلقنا إزاء عدم التوصل إلى حل لمشكلتين خطيرتين هما: خروقات المليشيات على طول الحدود البرية وحالة اللاجئين في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. وفي هاتين الحالتين نرى أنه، بالرغم من مضي الوقت وطلبات المجتمع الدولي، لم تتحسن الحالة بل إنها زادت سوءا في الشهر الأخير. وهكذا، فإننا نؤكد من جديد نداءنا بتفكيك تلك المليشيات التي لا تزال تعمل في تيمور الشرقية وبفصلها عن اللاجئين ورصد أنشطتها.

ونحن على ثقة بأن السلطات الإندونيسية سوف تفِي بجميع التزاماتها التي تعهدت بها وسوف تتخذ القرارات الضرورية لوضع حد مرة وإلى الأبد، وعلى جناح السرعة، لتلك المشاكل الخطيرة.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أنا أيضا، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن الشكر لكم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة المكرسة لمسألة تيمور الشرقية والتي تعقد لا في وقت يصادف الذكرى السنوية وإنما في الحقيقة في وقت حرج جدا من تطور مناخ الأمن في تلك المنطقة. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للسيد العنابي الأمين العام المساعد، لإحاطته الإعلامية المفصلة بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

وتشعر كندا، على غرار ما أشار إليه الممثلون الذين تكلموا من قبل، بجزع كبير إزاء موجة الأحداث العنيفة والتدهور العام في حالة الأمن في تيمور الشرقية. إن أعمال العنف التي ارتكبتها المليشيات المناصرة للإدماج مؤخرا ضد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والموظفين الدوليين تثير الانزعاج وهي مرفوضة. وتشعر كندا بالقلق والأسى بصفة خاصة لوفاة اثنين من حفظة السلام في حادثتين منفصلتين وقعتا في الشهر الماضي فضلا عن الاعتداءات التي لا تزال تُرتكب ضد موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونقدم تعازينا للأسرتين المنكوبتين في نيوزيلندا ونيبال وكذلك للأسر في بنغلاديش التي أشرتم إليها في بداية الجلسة.

ولقد أحطنا علما بالقرار الذي اشتركت فيه إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن التحقيق في وفاة هذين الجنديين من ذوي الخوذ الزرق بغية محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم. وربما يكون بمستطاع السيد العنابي، في نهاية الجلسة، أن يخبرنا عما إذا كان قد أحرز أي تقدم في هذا المجال.

ويتعين على رؤساء المليشيات أن يحترموا التزامهم بعدم إعاقة عودة اللاجئين في سلام. ونتوقع أن تقوم الحكومة الإندونيسية بدور بنَّاء في هذا الصدد، وبصورة ملحوظة أن تكفل ألا يعيش الموظفون العاملون في الشؤون الإنسانية، المحليون والدوليون الذين يقومون بتسهيل عودة اللاجئين، حالة من الخوف المستمر وألا تلحق بهم الأضرار. ولقد أشار السيد العنابي إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لاستعادة النظام والأمن في تلك المخيمات. هذه التدابير هامة. ولا بد من مواصلتها بقوة بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حسبما أبرز عدد من المتكلمين السابقين، ويعرب وفدي عن رغبته في أن يُبلِّغ المجلس بصورة منتظمة بالتقدم المحرز وبالصعوبات التي تواجَه في هذا الصدد.

هل يمكن للسيد العنابي أن يؤكد لنا ما إذا عملت الحكومة الإندونيسية بالفعل ما هو ضروري للبدء بفصل أعضاء المليشيات عن الناس في المخيمات؟

ولقد أحطنا علما بخطة الحكومة الإندونيسية لتفكيك مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ونعتقد أن جميع العائدين يجب أن يعودوا طوعا، وأن قضية المسؤولية عن أمن اللاجئين يتعين حلها مسبقا. ومن المهم أن نرى ما إذا كانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستتصدى لهذه المسألة وكيف ستفعل ذلك.

ونشعر ببالغ الجزع أيضا إزاء المشاكل الأخرى التي تؤخر عودة اللاجئين إلى ديارهم، بالإضافة إلى مشكلتي المليشيات وأعمال العنف المرتكبة. ومن المحتمل ألا يعود من اللاجئين إلى ديارهم سوى قلة طالما لم تحل بعد المشاكل المتعلقة بالخيارات الممكنة لإعادة توطينهم، ولا توجد بنية تحتية في تيمور الشرقية، ولم ينسحب المسؤولون بعد. ونود أن نعرف إذا اتخذت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تدابير في ذلك الصدد.

ونود أن نشيد بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على جهودها الرامية إلى العمل عن كثب مع أبناء تيمور الشرقية في إدارة إقليمهم، وعلى محاولتها، عن طريق المجلس الوطني، تعزيز القدرة المحلية فيما يتعلق بالأمن والحكم. ويجب أن يشارك التيموريون في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، خصوصا فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية التي سيواجهها الإقليم بغية الإعداد الصحيح لانسحاب البعثة.

إن العمل المبدع الذي تضطلع به الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مجال العدل أرسى أساسا صلبا في ذلك البلد، ويحدونا الأمل في أن يفضي هذا العمل إلى قيام تعاون أوثق بين إدارة الأمم المتحدة والسلطات الإندونيسية، بغرض محاكمة المدانين بانتهاك حقوق الإنسان. وفيما تواصل وزارة العدل الإندونيسية تحقيقاتها، نشجعها على الاستمرار في تعاونها مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية كي تكفل إمكانية الوصول إلى الأدلة والشهود على نحو أفضل. وفي ذلك الصدد، فإن إندونيسيا شريك أساسي للمجلس.

وفي الختام، نعتقد أنه من المفيد، مثلما ذكر ممثل هولندا، أن يطلع المجلس في الوقت المناسب على الحالة الأمنية من الوجهة العسكرية.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي الآن أن أشكر بدوري السيد العنابي على المعلومات الشاملة جدا التي قدمها لنا، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، في الوقت نفسه على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية هذه بشأن تيمور الشرقية عشية الذكرى السنوية الأولى للاستفتاء الشعبي الذي أجري في ذلك البلد.

عندما نظرنا في هذه المسألة الشهر الماضي، أحطنا علما بالخطوات التي خطتها الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وهي خطوات رائعة في الواقع على جميع الصعد نحو وضع آلية استشارية بمؤازرة أبناء تيمور الشرقية، وإنشاء هياكل لدولة مستقلة في المستقبل، وتوفير السلامة والأمن لمعظم الناس، وأخيرا، إعادة بناء البلد. ووفد بلادي يتابع تطور الحالة في تيمور الشرقية باهتمام كبير، ويود في هذا الصدد أن يدلي بالملاحظات التالية.

لقد أشارت الأمانة العامة في تقديمها التقرير الفصلي الثاني للأمين العام بشأن أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وفي النظر في هذه المسألة الشهر الماضي، إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه أبناء تيمور الشرقية تمثل في إعادة بناء النظام السياسي، وكفالة أكبر مشاركة ممكنة في العملية. ونحن لسنا في حاجة إلى التأكيد على حقيقة أن الإدارة المؤقتة تضطلع بعملها بفعالية عن طريق إنشاء هيكل ديمقراطي محلي. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية يجب أن تسعى الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إنشاء مجتمع مدني، ووضع قوانين تفضي إلى حكم القانون. والتعددية السياسية

ومشاركة جميع أبناء تيمور الشرقية في سياق الشفافية وعلى قدم المساواة إبان ترسيخ الديمقراطية ستسببان الشعور بالانتماء إلى مجتمع قائم على القانون والالتزامات. والتدابير الأخيرة التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أو المتخذة في تيمور الشرقية عمقت البحث المتعلق بالمرحلة الانتقالية السياسية. وهي تقربنا أكثر من أي وقت مضى من تحقيق الاستقلال لذلك البلد.

وثانيا، على رغم النداءات المتكررة الموجهة إلى المتطرفين وعناصر المليشيات، فإنهم يواصلون تعريض عملية السلام التي وضعها المجتمع الدولي للخطر. ومن غير المقبول أن تعمل أقلية على تعريض الإنجازات التي تم التوصل إليها إبان العملية الانتقالية للخطر. ولا بد لنا من حفز إندونيسيا على المشاركة على نحو أوثق في السعي لوضع حد لأعمال العنف المرتكبة عبر الحدود، والتأكد من اتخاذ جميع الخطوات الرامية إلى مساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على إزالة هذا الخطر. ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية نفسها لإعادة نشر وحداتها في مناطق حساسة. ونحثها على أن تشارك أكثر في القضاء على أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة.

وثالثا، إن قرار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالانسحاب من مخيمات اللاجئين يدل على خطورة الحالة. ونحن نؤكد على الحاجة الملحة إلى توفير القدر الكافي من السلامة والأمن للناس المعنيين. والخطوات التي تتخذها السلطات الإندونيسية في هذا الصدد تتصف بمنتهى الأهمية، ليس بالنسبة للمخيمات نفسها فحسب، وإنما بالنسبة لمسألة إعادة توطين اللاجئين.

إن زيادة تعزيز العملية الديمقراطية في تيمور الشرقية ستعتمد على إحراز النجاح الاقتصادي. وزيادة عدد المشاريع التيمورية خطوة إيجابية تتفق مع هذا التوجه. ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود المبذولة من أجل كفالة الانتعاش الاقتصادي للمدى البعيد.

والعملية قيد التنفيذ في تيمور الشرقية هي بالتأكيد مثال على نجاح منظمتنا. ومع ذلك، من الضروري أن نكون يقظين، وأن يؤيدها المجتمع الدولي بقوة بغية أن تلبى قريبا رغبات أبناء تيمور الشرقية وأن يعوضوا على التضحيات التي قدموها.

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أولا أن يتقدم بالشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة.

لقد مضى عام تقريبا منذ أعرب سكان تيمور الشرقية عن إرادتهم في البدء بعملية انتقالية تفضي إلى نيل الاستقلال تحت سلطة الأمم المتحدة. ونود اليوم أن نعرب عن ارتياحنا للعمل الذي أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولا سيما العمل الذي اضطلع به السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وفريقه، الذي يستحق الإشادة. وبطبيعة الحال فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لها فضل كبير في التقدم المحرز حتى الآن وفي النتائج الملموسة التي تم التوصل إليها. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد على الدور الهام الذي تواصل المنظمات الإنسانية الاضطلاع به في تيمور الشرقية. وفي تيمور الغربية، فضلا عن عزم حكومة إندونيسيا على التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بغرض حل جميع المشاكل المعلقة وتحقيق الانتقال الناجح إلى نيل تيمور الشرقية استقلالها.

ولا تزال الحالة تشكل مصدر قلق رئيسي على رغم جميع الجهود المبذولة. وهذا لن ينال بأي طريقة من أهمية التقدم الذي أحرزه السيد فييرا دي ميلو وفريقه في سياق إرساء الأسس لبناء تيمور الشرقية الجديدة.

ومسألة اللاجئين، فضلا عن مسألة الأمن، من بين المسائل التي قد تخلف أثرا ضارا على الحالة إذا لم يتم معالجة الحالة بالسرعة المطلوبة. وحقيقة الأمر أن محنة اللاجئين الصعبة الذين يتراوح عددهم وفقا للتقرير الأخير للأمين العام بين ٠٠٠ ٨٥ و ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ تبعث على القلق ويمكن أن تتفاقم، كما يمكن أن تؤثر على قرار بعض المنظمات الإنسانية بتعليق أنشطتها بسبب الظروف الخطيرة التي تعمل في ظلها.

وينبغي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وللمسؤولين من أبناء تيمور الشرقية وللسلطات الإندونيسية أن يتخذوا التدابير المناسبة لوضع حد جذري للأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها المليشيات التي ما زالت موجودة في مخيمات اللاجئين في تيمور الشرقية وعلى طول الحدود. ويمكن لهذه الحالة أن تثني بسهولة عن تعزيز الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة، وأن تخلف أثرا ضارا على القانون والنظام العامين اللذين يتصفان بحساسية كبيرة.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني، أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية الحافلة بالمعلومات التي قدمها حول آخر التطورات في تيمور الشرقية. وتشير هذه الإحاطة إلى أن الحالة الأمنية تبعث على القلق العميق. وقد سمعنا اليوم أيضا عن استمرار الأنشطة الخطيرة للمليشيات في عدد من المناطق في تيمور الشرقية.

ولقد أسفنا بشدة لما علمناه عن وفاة اثنين من حفظة السلام في تيمور الشرقية. وإننا نعرب عن مواساتنا لذويهما ولحكومتي بنغلاديش ونيبال.

كما نشعر بالأسف إزاء الاعتداءات التي تعرض لها في الآونة الأخيرة العاملون بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية. وإن وفدي يدين الاعتداءات العنيفة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وضد العاملين في مجال الإغاثة الدولية، ويعتقد أن كفالة أمنهم وسلامتهم يجب أن تكون بين مهام المجلس ذات الأولوية. ومن الأهمية بمكان الآن وضع حد للحوادث عبر الحدود والتي تقع على طول الحدود مع تيمور الغربية.

كما نلاحظ مع الأسف أن الحالة في المخيمات في تيمور الغربية لا تزال مسألة تبعث على القلق البالغ، ولا سيما فيما يتعلق بسلامة اللاجئين وأحوال معيشتهم.

وكما سمعنا من السيد العنابي، فإن عملية إعادة اللاجئين إلى تيمور الشرقية لا تزال تتم بأعداد غير ذات مغزى. وإننا نأسف لاستمرار أعمال الترهيب والعنف التي تقوم بها المليشيات ضد اللاجئين. وندعو الحكومة الإندونيسية إلى بذل مزيد من الجهود للتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وينبغي كفالة العودة الآمنة للاجئين من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية. وتلك هي إحدى المهام الرئيسية التي تواجهها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

يحتفل شعب تيمور الشرقية غدا بالذكرى الأولى للمشاورة الشعبية التي جرت في تيمور الشرقية تحت رعاية الأمم المتحدة. وإننا نهنئ شعب تيمور الشرقية بهذه المناسبة. كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية تحت قيادة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، والتي أخذت على عاتقها هذا التحدي الكبير بالاضطلاع بإدارة تيمور الشرقية وتهيئتها للاستقلال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لماليزيا.

أود أن أشكر السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد، على إطلاع المجلس على آخر المستجدات في الحالة في تيمور الشرقية.

ونظرا لأن العديد من المسائل ذات الصلة بالعملية الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة هناك أثيرت بالفعل خلال المناقشات السابقة، وكذلك على لسان المتكلمين الذين سبقوني، فسوف أقصر بياني على ثلاثة جوانب فحسب، وهي الحالة الأمنية، ومسألة قوة دفاع تيمور الشرقية، ووضع اللاجئين.

ونلاحظ كغيرنا، بطبيعة الحال، أن غدا يوافق الذكرى الأولى لعملية المشاورة الشعبية في تيمور الشرقية، والتي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة.

ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء وضع اللاجئين، بالنظر إلى الظروف الأمنية سواء في المخيمات التي تستضيف اللاجئين التيموريين الشرقيين، أو على طول طريق العودة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وتسعى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية جاهدة للتغلب على اعتداءات المليشيا التي تركت السكان المحليين في حالة من الخوف والضعف. وعلى حين يمكن للإدارة الانتقالية احتواء نشاط المليشيا داخل تيمور الشرقية، فلا يمكن أن ننتظر منها تأمين الحدود تأمينا كاملا. والمليشيات التي تسللت عبر الحدود ربما كانت تتأهب لضرب أهداف محددة سلفا.

نلاحظ أن الاشتباكات المميتة التي وقعت في ١٠ آب/أغسطس بين الجنود النيباليين التابعين للأمم المتحدة والمليشيا بالقرب من بلدة سواي، قد أعقبت موجة من اعتداءات المليشيا على طول حدود تيمور الغربية على مدى الشهرين الآخيرين. وأن العدد المتزايد للحوادث التي وقعت بين المليشيا ودوريات الأمم المتحدة يعطل كذلك عودة اللاجئين التيموريين الشرقيين ويزيد المخاوف من استمرار تردي الأمن في المنطقة الحدودية. لذلك، ينبغي للإدارة الانتقالية أن تظل في حالة تيقظ. ونرجو ألا تؤثر هذه المشكلة كثيرا على الأمن في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نثق بأنه سيتم بذل المزيد من الجهود الحثيثة لكبح جماح المليشيا والتعجيل بعودة التيموريين الشرقيين من مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية.

ونحيط علما بأن القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، في أول تحرك لها خارج نطاق الكانتون الذي أجبرت على عدم مغادرته منذ انتشار الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، سوف تنضم من خلاله إلى الإدارة الانتقالية للقيام بعمليات أمنية على طول الحدود. إن خطة القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية بالانضمام إلى عملية الدفاع عن الإقليم جاءت كنتيجة لما توصلت إليه بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من ضرورة الاعتراف بها بوصفها الركيزة الأساسية لقوة الدفاع الجديدة في الإقليم.

إننا نسلم بأن إقامة علاقات إقليمية إذا كانت تسهم في تحقيق الأمن لتيمور الشرقية، فينبغي في الوقت نفسه إعدادها للدفاع عن نفسها. وقد التقى كبار الموظفين من الإدارة الانتقالية بالفعل مع قادة الجيش التيموري الشرقي لمناقشة المقترحات بشأن النظام الأمني لتيمور الشرقية المستقلة. وتدور الخيارات إما حول إنشاء قوة دفاع من خلال التجنيد أو الإبقاء على قوة احتياط طوعية تضم أعدادا متفاوتة من القوات. وإننا نشيد بالإسهام بالغ الأهمية لكلية كينغز في لندن بالدراسة المستقلة التي أجرتها حول هذا الجانب من احتياجات تيمور الشرقية في المستقبل.

وفي ملمح آخر من ملامح الوجه السياسي الناشئ لتيمور الشرقية الجديدة، قام السيد زانانا غوسماو بتسليم منصبة كقائد عام للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية إلى نائبه في احتفال أقيم في الذكرى الخامسة

والعشرين لإنشاء جيش المغاوير يوم ٢٠ آب/أغسطس. ونحن نرحب بهذه الخطوة، التي ستعزز شهادات السيد غوسماو كزعيم ورجل دولة في فترة ما بعد الاستقلال. ونعتقد أن تسليم القيادة العسكرية، وإن كان رمزيا، إلا أنه حدث هام، حيث أنه يؤكد المبدأ الديمقراطي في فصل الجيش عن السياسة، ويمهد الطريق إلى قيام تيمور الشرقية الديمقراطية المستقلة.

ولا يغيب عن بالنا أن نسترعي الانتباه إلى أنه على النقيض من التقدم المحرز في عدة مجالات، فإن معاناة الآلاف من اللاجئين الذين ما زالوا في المخيمات لم تحل حلا مرضيا. ونود أن نعرب عن قلق وفدي حيال خطورة الوضع الراهن، وبخاصة في مناطق معينة حيث اضطرت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى وقف أنشطة هامة بسبب تخويف المليشيا لموظفي الوكالتين. إننا ندين الاعتداء الذي شنه في الأسبوع الماضي من يشتبه في كونهم من المليشيا على ثلاثة من موظفي المفوضية في مخيم للاجئين في تيمور الغربية. وإننا نشدد على أن مفتاح أي حل لمشكلة لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية هو فصل أفراد المليشيات والجنود السابقين عن اللاجئين الحقيقيين، والحفاظ على النظام والقانون في المخيمات، وتوضيح وضع التيموريين الشرقية الذين يشغلون وظائف على حساب الحكومة الإندونيسية.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بشدة بإقرار السلام والاستقرار في تيمور الشرقية. وقد اغتنم وزير الخارجية الماليزي فرصة زيارته الأخيرة لتيمور الشرقية للتأكيد على تأييد ماليزيا المستمر لعملية التنمية وإعادة البناء طويلة الأجل في تيمور الشرقية. وقد رافقه في هذه الزيارة مجموعة من كبار رجال الأعمال الماليزيين، كما أنتهز فرصة الزيارة للتشديد على قلق ماليزيا إزاء نشاط المليشيا في تيمور الشرقية وفي منطقة الحدود، والحاجة إلى تسوية مبكرة لمشكلة اللاجئين في تيمور الغربية.

أخيرا، تود ماليزيا أن تثني على الإدارة الانتقالية لالتزامها المستمر وكفاءتها العالية، وعلى شعب تيمور الشرقية، الذي تحلى بالصبر الجميل والعزم في مواجهة المحن المستمرة. كما تود ماليزيا أن تعرب عن خالص مواساتها إلى نيوزيلندا، وبنغلاديش، ونيبال لوفاة جنود لها في خدمة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. كما نود أن نشكر السيد العنابي على تقديمه لنا، كالعادة، وصفا تفصيليا دقيقا للحالة في تيمور الشرقية.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك تركيا وقبرص ومالطة، المنتسبة أيضا إلى الاتحاد الأوروبي.

يود الاتحاد الأوروبي اليوم أن يعيد تأكيد دعمه لما عملته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لقيادة تيمور الشرقية نحو الاستقلال. فقبل سنة تقريبا، اختار التيموريون الشرقيون الاستقلال. وقد اضطلعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، التي يحفزها بصورة حاسمة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو، بعمل كبير، وينبغي لذلك العمل أن يتابع بتعاون كامل مع التيموريين الشرقيين أنفسهم، ومن الأساسي أن تتمكن جميع طبقات السكان التيموريين من المشاركة بفعالية في بناء الدولة المستقلة المقبلة. وما تم في الشهر الماضي من إنشاء حكومة مشتركة، تَجمْع

بين ممثلين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والتيموريين الشرقيين على قدم المساواة، يبدو لنا أمرا إيجابيا للغاية في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء حالة عشرات الألوف من اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية. ويحث الاتحاد الأوروبي إندونيسيا على الوفاء الكامل وغير المشروط بالتزامها بمساعدة الذين يرغبون في العودة ووضع حد لحملات التضليل والترهيب غير المقبولة التي تشنها المليشيات في مخيمات اللاجئين. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد عبارات الإدانة الهجوم الذي وقع في ٢٢ آب/أغسطس على فريق من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ويعرب عن استيائه من أن الهجوم، وهو أبعد ما يكون عن العمل المعزول، كان جزءا من سلسلة تكاد تكون متصلة من أعمال المضايقة والعنف الموجهة ضد موظفي المساعدة الإنسانية واللاجئين منذ نهاية الربيع. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق خاص أن هذه الأحوال اضطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تعليق تعاونها عدة أيام.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالالتزام الجديد الذي تعهدت بموجبه الحكومة الإندونيسية بتسوية مسألة اللاجئين. وهو يدعو الحكومة الإندونيسية إلى اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة القانون والنظام، وتهيئة أحوال يسود فيها الأمن للاجئين وموظفي المساعدة الإنسانية الدوليين، وتمكين أولئك الموظفين من الوصول إلى المخيمات بحرية وأمن كاملين، والاعتقال الفوري لأعضاء المليشيا المتطرفين الذين يحاولون تخريب عملية المصالحة الوطنية وتقديمهم إلى العدالة. فكل هذه التدابير لا غنى عنها من أجل إكمال تسجيل اللاجئين، الذي يعطيهم حرية حقيقية في أن يختاروا بين العودة إلى تيمور الشرقية بأسرع ما يمكن أو أن يستوطنوا في إندونيسيا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الذي تحدثه الهجمات التي تشنها المليشيات الحسنة التدريب والتجهيز على تيمور الشرقية من تيمور الغربية. فأنشطة المليشيات هذه يمكن أن تجعل عملية الانتقال إلى الاستقلال أكثر هشاشة. وفي هذا السياق، يدين الاتحاد الأوروبي بوجه خاص قتل اثنين من ذوي الخوذ الزرق التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس. ويعرب عن استيائه أيضا لموت أحد الجنود البنغلاديشيين الذي حدث مؤخرا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشروط قد توفرت في تيمور الشرقية اليوم لتمكين التيموريين الشرقيين من متابعة عملية مصالحة وطنية حقيقية وقوية. وفي هذا السياق، من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي إظهار التزامه بدعم انتعاش تيمور الشرقية وتنميتها.

لقد كانت تيمور موضوع عملية للأمم المتحدة لم يسبق لها نظير. واستمتعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بدعم كبير من المجتمع الدولي، وبأكبر ميزانية في جميع عمليات حفظ السلام الراهنة. ومثلما هي الحالة بالنسبة لعمليات أخرى لحفظ السلام، فإن تكاليف ووسائل هذه العملية تحتاج إلى التقييم على أساس دائم لضمان أفضل توزيع ممكن للموارد. وفي هذا السياق، يُذكر الاتحاد الأوروبي بالطلب الذي وجهه مجلس الأمن في ٣ آب/أغسطس بإجراء تقييم عسكري للأحوال الأمنية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لتشكيل العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ويود الاتحاد الأوروبي بوجه خاص أن يحصل على آخر المعلومات المتوفرة عن الاحتياجات العسكرية للإدارة، والتوزيع الفعال للقدرات في الإقليم فيما يتصل بالقيود الأمنية المحلية، والمهام الموكلة بالفعل إلى العنصر العسكري للإدارة الانتقالية واحتمالات استمرار تطوره.

وكما أكدنا في حزيران/يونيه الماضي في مجلس الأمن، يرى الاتحاد الأوروبي أن الفترة الانتقالية في تيمور الشرقية تدخل في مرحلة حاسمة. ويجب على بعثة الأمم المتحدة والتيموريين الشرقيين تيسير بروز دولة ديمقراطية جديدة، تقوم على أساس سيادة القانون، دولة مستقلة مندمجة تماما في إقليمها وفي سلام مع كل جيرانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلمة التالية هي ممثلة أستراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس. إن البلدان غير الأعضاء في المجلس تقدر دائما هذه الفرص، ولكن بوجه خاص عندما تُمكن البلدان ذات المصالح المباشرة في مسألة أو حالة معينة وذات معرفة وثيقة بها من المشاركة بشكل هادف لا لتبدي رأيها أو تسجل موقفا ما فحسب، ولكن لتساعد فعلا على صياغة قرارات المجلس وإجراءاته.

وبالنسبة لحكومتي، لا يزال انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال، والتحديات القائمة التي تواجهها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإمكانيات مستقبل تيمور الشرقية كدولة مستقلة، تمثل أولويات عالية للغاية. وتود أستراليا أن ترى بروز تيمور شرقية مستقلة في المستقبل، ومستقرة، وديمقراطية، وآمنة وذات علاقات جيدة مع إندونيسيا ومع إقليمها المجاور. وكل هذه النتائج لا يمكن أن تتحقق إلا باستمرار الدعم النشط من المجتمع الدولي لعملية الانتقال.

ومن المستصوب أيضا بوجه خاص أن تكون هذه الجلسة، المعقودة في عشية ذكرى استشارة السكان، جلسة مفتوحة لكل الأعضاء.

منذ عام، كان المجتمع الدولي يراقب شعب تيمور الشرقية وهو يستعد للتعبير عن إرادته بشأن مستقبل الإقليم، متجاهلا التخويف والتهديدات التي تعرض لها في الشهور السابقة للاستفتاء. وبعد ذلك ببضعة أيام، اجتمع ممثلو عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه القاعة للإعراب عن قلقهم إزاء تطور الأحداث المخيف في تيمور الشرقية والحث على بل وتحقيق استجابة دولية سريعة وفعالة لتلك الأحداث.

وبعد سنة غير عادية، يستطيع شعب تيمور الشرقية، في اعتقادنا، الاحتفال بذكرى ذلك الاستفتاء، واثقين في أن رغبتهم، المعرب عنها ديمقراطيا، في الاستقلال، في طريقها إلى التحقق. ومن المؤكد أن جهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وشعب تيمور الشرقية للإعداد للاستقلال كانت كبيرة جدا وقد تم تنفيذها في مواجهة تحديات وعقبات هائلة.

وذكرى الاستفتاء هي، من جوانب كثيرة، مناسبة للشعور بالارتياح، وينبغي أن تتاح لجميع أعضاء الأمم المتحدة فرصة المشاركة في هذه المناسبة بحق. وهي أيضا فرصة سانحة لاستعراض التقدم المحرز وتقدير ما يبقى عمله. وفي هذا السياق، رحبت حكومتي، بالتأكيد، بآخر تقرير مقدم من الأمين العام عن التطورات في مجال الانتقال إلى الاستقلال، وكذلك بالمعلومات المستكملة التي تلقيناها اليوم من السيد العنابي، الأمين العام المساعد. ففي ظل القيادة القديرة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، استمرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الاضطلاع بولايتها باقتدار تام وبشكل ملتزم، وتصدت للتحديات العديدة التي واجهتها بشكل حاسم، جدير بالثناء.

ونـود أيضـا الإشـادة بالقـائمين بـالعمل علـى أرض الواقع في تيمور الشرقية، في إدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بل أيضا للعاملين هنا في مقر الأمـم المتحدة، في الأمانة العامة، والذين يقومـون بعبء عمل هـائل لكنـهم استمروا في تثبيت عمليـات إدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة، هنا، بشكل فعال للغاية.

وبالرغم من الأشياء الإيجابية التي استمعنا إليها هذا الصباح، من الواضح أيضا أنـه مـا زالـت هنـاك مشـاكل بالغة الخطورة. وتشعر استراليا بقلق عميق إزاء عمليات الهجـوم على أفراد حفظ السلام التـابعين للأمـم المتحدة على الحـدود بين إندونيسيا وتيمـور الشـرقية، وتدين تلـك العمليـات، الـتي زاد عددهـا وتواترهـا في الأسـابيع الأخـيرة. فحـوادث الوفـاة المؤسفة لأفراد حفظ السلام من بنغلاديش ونيبـال ونيوزيلنـدا وبلدي في الأسابيع الأخيرة، وعمليات الهجوم على العـاملين في المجال الإنســاني، كلـها تشـير إلى أخطـار مسـتمرة. وقـد أعربـت حكومـتي عـن خـالص تعازيـها للحكومـات والأسـر المتأثرة بتلك الأحداث المحزنة.

ونشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء استمرار التخويـف من جانب الميليشيات، لا سيما مضايقة الميليشيات وتهديداتها في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، مما حمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعليق عملياتها مؤقتا في تيمـور الغربية. ونشعر بالقلق أيضـا إزاء مـا سمعنـاه هـذا الصبـاح مـن إشـارات مقلقـة إلى تغيـير في نمـط نشـاط الميليشـيات، وزيـادة التعقيد والشعور بتنظيم أكبر في العمليات.

إن حكومة إندونيسيا هي المسؤولة، في نهاية المطاف عـن إنهـاء غـارات الميليشـيات في تيمـور الشـرقية وعـن توفـير الأمـن الفعـال لضمـان عـدم وجـود تخويـف مـن جـانب الميليشيات وعن توفير إمكانية وصول مفوضية الأمـم المتحدة لشـؤون اللاجئـين، دون عـائق، إلى المخيمـات، وعـن إيجـاد عملية تسجيل ذات مصداقية للاجئين في تيمور الغربية.

ولهذا السبب، رحبت حكومـتي بـاعتراف حكومـة إندونيسيا بأن التعامل الفعال مع مخيمات اللاجئين في تيمـور الغربيـة يعتـبر أساسـيا في التوصـل إلى حـل لمشـكلة نشـاط الميليشـيات. ونـرى أن اقـتراح حكومـة إندونيسـيا بـإغلاق المخيمـات خطـوة في الاتجـاه الصحيـح، ونرحـب بشـدة بالمناقشات الجارية بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة بشأن المضي في هذا الاقـتراح. وتعمـل حكومـتي، إلى جـانب عدد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين والأمم المتحـدة، علـى نحـو وثيـق مـع الحكومـة الإندونيسـية لاستكشـاف التدابـير العملية اللازمة لتنفيذ اقتراح إندونيسيا.

لقـد قـامت اسـتراليا، علـى مـدى الشـهور الــ ١٢ الأخيرة، بتوفير مساعدة تزيـد قيمتـها عـن ٧ مليـون دولار استرالي إلى اللاجئين في تلك المخيمات. ونحن على استعداد لتقديم مزيد من المعونة البناءة والعملية لمساعدة الموجودين في المخيمات وتيسير إعادة الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية إلى وطنـهم. وأود أن أؤكـد الأهميـة الأساسـية لعـودة بـاقي اللاجئين وإعادة توطينهم على أساس حرية الاختيار.

وتحـث اسـتراليا حكومـة إندونيسـيا والقـوات المسـلحة الإندونيسـية علـى مضاعفـة جـهودها واتخـاذ جميـع التدابـير اللازمة لإنهاء نشاط الميليشيات في تيمور الغربية، بنزع سلاح الميليشيات وحلـها نهائيـا، وبإزالتـها مـن مخيمـات اللاجئـين، وبالمساعدة على تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة.

ونـأمل صـادقين أن تسـاعد هـذه الذكـرى الأولى للمشاورة الشعبية، وهذا الاجتماع المفتوح للمجلس المعقود في حينه، والشواغل التي استمعنا إليـها هـذا الصبـاح كمـا أعرب عنها أعضاء المجلس، وما سنستمع إليه اليوم من دول

أعضاء أخرى بشأن المشاكل الجارية، على زيادة تركيز الحالة في تيمور الشرقية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

ويلزم، على وجه الخصوص، إشراك الاهتمام والجهود الدولية، بصورة مباشرة وعاجلة، في الحالة الأمنية المقلقة، وفي المشاكل الخطيرة الموجودة في مخيمات اللاجئين. ولا نستطيع السماح بتعريض نجاح هذه الجوانب العديدة من جهود الأمم المتحدة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للخطر نتيجة لهذه المشاكل، خاصة في الوقت الحالي وعشية قمة الألفية، بعد صدور التقرير الخاص بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعتقد أيضا، أننا لا نستطيع أن نسمح بعدم الوفاء بالوعد المصدق عليه من هذا المجلس بتحقيق انتقال سلس لتيمور الشرقية وشعبها إلى الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة استراليا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى وفدي وإلى أعضاء المجلس الآخرين. وكما هو الحال دائما، يسر المجلس الاستماع إلى آراء العضوية الأعرض للمنظمة فيما يتصل بالمسائل الهامة المعروضة عليه.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى اتخاذ مكان على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يسر حكومة النرويج أن تلاحظ التقدم المستمر في تيمور الشرقية على مدى الشهور الأخيرة، لا سيما في مجالات التعمير وتطوير الهياكل الحكومية. ونرى أن نطاق وسرعة المشاريع المنفذة في تزايد مطرد.

لقد أحاطت النرويج على النحو الواجب بالاستعراض الأخير للبرنامج الإنساني في تيمور الشرقية والغربية. ونقدر الملاحظات النقدية الموجهة، ونسلم في الوقت نفسه بضخامة المهام التي تم الاضطلاع بها حتى الآن. وستدعم النرويج النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات والمنقحة الموجهة من الأمم المتحدة من أجل تيمور الغربية والشرقية، بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا.

إن الأزمة الإنسانية الحرجة في تيمور الشرقية قد مرت تقريبا، ولكن التحديات المقبلة هائلة. والهدف الرئيسي للمجتمع الدولي – كما ذكرنا في هذا المنتدى منذ شهرين يجب أن يكون مواصلة تقديم المساعدة إلى شعب تيمور الشرقية في جهوده الرامية إلى بناء الأمة وإقامة دولة مستقلة وديمقراطية يسودها الرخاء.

لقد وفرت النرويج دعما قويا لتيمور الشرقية منذ مدة، قبل أزمة العام الماضي بوقت طويل. وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. وقمنا بتقديم نحو ٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩، في مجال المساعدة الإنسانية، أساسا. وسيبقى دعمنا عند هذا المستوى ولكن سيوجه بدرجة أكبر إلى الاحتياجات الأطول أجلا، لتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

ونحن نؤيد بالكامل أعمال الإدارة الانتقالية وشركائها في هذه المهام الجسيمة. وأحد أهم التحديات في هذه المرحلة ضمان قدر أكبر من المشاركة في بناء دولة المستقبل. وفي ذلك السياق، نرحب بصفة خاصة بمبادرة تحويل المجلس الاستشاري الوطني إلى مجلس وطني كهيئة أوسع وأكثر تمثيلا.

وتعلق النرويج أهمية كبرى على إدارة الأزمة الدولية وحفظ السلام. وقد انعكس هذا في انشغالنا في تيمور الشرقية في القوة الدولية في تيمور الشرقية وفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وفي دعمنا للإدارة الانتقالية، وكذلك في مساهماتنا في إنشاء أكاديمية الشرطة وإعارة أعضاء وحدة التحقيق في الإساءات لحقوق الإنسان.

وتواصل النرويج قلقها الخطير إزاء الحالة الأمنية على الحدود مع إندونيسيا وفي مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية.

وأدت تلك الحالة إلى وقف أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية. ونحن نطالب السلطات الإندونيسية بمنع أنشطة المليشيات في مخيمات اللاجئين وحولها وعلى الحدود. وتؤيد حكومة النرويج بالكامل عملية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في العام الماضي وخرق القانون الإنساني في تيمور الشرقية. ونحث الحكومة الإندونيسية على مواصلة جهودها لمعالجة هذه القضايا طبقا لمسؤولياها وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكركم على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور الشرقية. لقد كانت مهاراتكم الدبلوماسية رصيدا هاما في إدارة أعمال مجلس الأمن خلال هذه الشهر، ونحن جميعا ممتنون لكم من أجل ذلك. كما أود أن أعرب عن تقديري إلى الأمين العام المساعد السيد العنابي على العرض الذي استمع إليه المجلس اليوم بشأن آخر التطورات في تيمور الشرقية.

يتعين على تيمور الشرقية إتمام عدة انتقالات: انتقال من القهر إلى تقرير المصير والاستقلال؛ ومن التخلف الاقتصادي إلى التنمية المستدامة؛ ومن الخوف والرعب إلى الاستقرار والهدوء. ولا توجد حلول سهلة، فهذه الانتقالات لا ينكر أنها تتطلب الصبر، ولكنها تتطلب أيضا الحزم والتصميم. كما تتطلب التعاون الوثيق بين شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي.

وغدا، ٣٠ آب/أغسطس، سيحتمل التيموريون الشرقيون بالذكرى السنوية الأولى للمشاورة الشعبية التي نظمتها الأمم المتحدة. وأن المشاركة الضخمة للتيموريين الشرقيين في ظل ظروف صعبة جدا أكدت من جديد للمجتمع الدولي التزامهم بالاستقلال وبالديمقراطية. ورغم أن العنف الذي تبع إعلان نتائج المشاورة الشعبية أودى بالأرواح وترك آثاره في المنطقة، ورغم أن بعض آثاره البشعة لا تزال موجودة، فإن المشاورة الشعبية كانت بمثابة حجر زاوية في بحث تيمور الشرقية الطويل عن الاستقلال. ويود الشعب البرازيلي أن يحيي التيموريين الشرقيين في هذه المناسبة الهامة.

ونظرا للدمار الذي لحق بالمنطقة عقب المشاورة الشعبية في العام الماضي، فإن التقدم المحرز تحت القيادة الحكيمة للمدير الانتقالي والممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، مدهش حقا.

صحيح أن جو الأمن تحسن بصورة حادة منذ انتشار القوة الدولية في تيمور الشرقية وانتقالها إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولكن يبقى الكثير الذي يتعين القيام به. وتعد المآسي التي شملت موت حفظة السلام أمثلة على إمكانية زعزعة الاستقرار التي اتسمت بها غارات المليشيات والمتطرفين المسلحين على أراضي تيمور الشرقية وأود أن أعرب عن أعمق التعازي لأسر الذين قتلوا أثناء تأدية واجباهم، وإلى حكومات استراليا وبنغلاديش ونيبال ونيوزيلندا.

ووصلت إلينا تقارير موثوق منها عن عدد متزايد من أعمال التسلل إلى تيمور الشرقية من تيمور الغربية مع بث الخوف بين القرويين. ويجب ألا يسمح لأولئك الملتزمين بالعنف كوسيلة سياسية بأن ينجحوا في المجازفة بالتقدم الذي تم إحرازه بصورة مؤلمة حقا. ولا يجوز التسامح أبدا مع

أولئك الذين يريدون إعادة الأيام القديمة السوداء وإغراق تيمور الشرقية في فورة جديدة من العنف. ولا يوجد بديل للعملية الديمقراطية. وهذه هي الرسالة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن ينقلها بصوت عال وواضح إلى الفئات المتطرفة.

كما أن تعاون إندونيسيا حاسم لإنهاء أنشطة المليشيا. ونحن نتوقع من حكومة إندونيسيا أن تسرع في تنفيذ الاتفاقات الهامة التي وقعتها مع الإدارة الانتقالية في مجالي الأمن ومراقبة الحدود. ومن المهم بصورة أساسية القيام بجهود إضافية لنزع سلاح المتطرفين، الذين يستخدمون تيمور الغربية قاعدة للحملات الهجومية التي يرتكبونها في تيمور الشرقية، وتفريقهم واعتقالهم.

وتدين البرازيل بقوة الهجمات التي وقعت يوم ٢٣ آب/أغسطس على موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مخيم ناين. ويجب على السلطات المسؤولة عن الأمن في المنطقة أن توقف حالات التخويف والتهديد هذه ضد عاملي الإنقاذ واللاجئين على السواء. وهكذا فإننا نحبذ إجراء تحريات كاملة في هذه السلسلة من الحوادث، ونأمل أن تستأنف أعمال المفوضية في المخيمات قريبا جدا بما يمكن من التقدم بسهولة في أنشطة إعادة التوطين. وقد تؤدي خطة العمل الشاملة لإغلاق مخيمات اللاجئين القريبة من الحدود خلال ستة أشهر، إلى تحسين الأمن، ولكن ينبغي تنفيذها مع مراعاة حق اللاجئين في وسائل معيشية مستدامة.

وفي الوقت ذاته، يجب إعطاء العنصر العسكري للإدارة الانتقالية الوسائل اللازمة لمواجهة التهديد الذي يمثله أعضاء المليشيا المتحمسون لمهاجمة حفظة السلام ونصب الكمائن لهم. وعلى نحو ما أعلنه السيد سيرجيو فييرا دي ميلو مؤخرا، ”إننا لن نسمح بأن يصبح جنودنا بطا يصوب إليه هؤلاء الرجال بنادقهم“. وتشترك البرازيل بنشاط في الإدارة الانتقالية، وتنوي مواصلة المشاركة في تقليص التوترات ومحاصرة آثارها.

إن إنشاء ديمقراطية صلبة لا يعتمد فقط على الإطار القانوني الذي يعتمد، وإنما أيضا، أولا وقبل أي شيء، على شعور بالانتماء إلى مجموعة من الحقوق والالتزامات. ولكي تتأصل الديمقراطية، يجب أن يشعر الناس بأنهم على رأس العملية. ونحن واثقون من أن المؤتمر الأول للمجلس الوطني لمقاومة التيموريين الشرقيين سيثبت أنه خطوة هامة إلى الأمام في ذلك الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بالمقترحات التي قدمها الأسبوع الماضي السيد فييرا دي ميلو في كلمته أثناء مؤتمر المجلس الوطني. لقد حدد الخطوات التالية الممكنة ابتداء من إنشاء المجلس الوطني إلى تعيين لجنة دستورية لإعداد مسودة أولية لدستور، وإنشاء إطار قانوني للعمليات السياسية والانتخابية، وانتخاب جبهة تأسيسية.

وستبحث جميع هذه الخطوات بتعمق مع شعب تيمور الشرقية، وتوجد بدائل مختلفة وتظل مفتوحة. بيد أن من الأساسي البدء في مناقشة هذه القضايا على سبيل الأولوية مع المشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وتتعلق الحالة العاجلة بضرورة القيام، من البداية، بخلق الشعور بالانتماء الذي ذكرته. ومثل هذا الشعور من الأسهل الحصول عليه عندما يوجد أفق واضح مع وجود الاستقلال كخط فاصل لدعم المؤسسات الديمقراطية.

سبق أن قيل الكثير عن تعقيد مهمة بناء بلد من الصفر تقريبا بعد موجة من العنف نشرت الدمار في كل أرجاء الإقليم. بيد أن من الضروري التركيز باستمرار على أن الاستقلال المستقبلي لتيمور الشرقية سيحتاج إلى التعاون المستمر من المجتمع الدولي. ويجب أن يساند المجتمع الدولي هذا الاستقلال، ولا سيما البلدان المانحة، حتى يؤدي إلى دعم

المؤسسات الديمقراطية وتحسين صالح جميع أبناء الشعب التيموري.

لا يمكن أن تقوم ديمقراطية صلبة وسط العوز واليأس، ولا يمكن أن تكون التنمية حقيقية بدون الاحترام لحقوق الإنسان. وبالرغم من قيود الميزانية، فإن البرازيل على استعداد للبدء في مشاريع تعاونية في تيمور الشرقية. وكان مكتبينا في ديلي فعالا في هذا الصدد. وأوفدت الوكالة البرازيلية للتعاون بعثة إلى تيمور الشرقية في تموز/يوليه الماضي حددت معالم للتعاون في التعليم وبناء القدرات والصحة العامة.

تيمور الشرقية كما نعرفها نحن موجودة الآن فقط لأن المجتمع الدولي قرر أن يُظهر تضامنه بطريقة آنية. ونحن لا نستطيع أن نترك هذا التضامن يخمد في الوقت الذي تمس إليه الحاجة. فلنحافظ على شعلة الأمل التي وجهت شعب تيمور الشرقية غير العادي خلال محنته. ولنحافظ على بقاء حياة روح التضامن الإنساني الذي هو الضمان لمجيء أيام أفضل وأكثر إشراقا وسعادة لتيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمة الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود، أن أعبِّر باسم مجلس الأمن، عن تعازينا العميقة لاستراليا لوفاة أحد جنودها في ٩ آب/أغسطس، وهذا ما ألمح إليه ممثل استراليا في وقت مبكر.

المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأتكلم أمام المجلس مرة أخرى بشأن موضوع تيمور الشرقية، وأشكركم سيدي الرئيس على ذلك. في حزيران/يونيه من هذه السنة أعرب وفدي أمام المجلس عن قلقه بعد الخروقات والهجمات التي ارتكبتها المليشيات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك إصابة أحد حفظة السلام الاستراليين بجراح. وبعد ذلك، في تموز/يوليه، قتلت المليشيات واحدا من رعايا نيوزيلندا العاملين لحفظ السلام، وانتهزنا الفرصة آنذاك للإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن مرة أخرى، وأثرنا النقطة ذاتها. وفي المناسبتين كلتيهما، طالبنا الحكومة الإندونيسية بأن تبذل جهودا متجددة لكبح جماح المليشيات في تيمور الغربية.

ولكن، وبعد ذلك، قُتل واحد من حفظة السلام النيباليين في اشتباك وكان يعمل تحت قيادة لواء نيوزيلندا. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تعازي حكومتي لوفاة هذا الجندي وأيضا فيما يتعلق بوفاة جنديين مؤخرا أحدهما استرالي والآخر بنغلاديشي. وإضافة إلى ذلك، وقعت هجمات وحشية على موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. والحالة، حسبما أفادنا السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هذا الصباح تتطور على ما يبدو نحو الأسوأ لا نحو الأفضل، لأن المليشيات تعمل داخل إقليم تيمور الشرقية، فضلا عن عملياتها على طول الحدود مع تيمور الغربية.

لا يمكن تحمُّل هذه الحالة، ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليكرر توقُّع نيوزلندا بأن تتخذ الحكومة الإندونيسية إجراء فعالا ضد أولئك الأشخاص في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا الذين يسعون لتقويض سلامة تيمور الشرقية السياسية والإقليمية والذين يعملون على ترويع موظفي الأمم المتحدة والمدنيين التيموريين الشرقيين ويرتكبون أعمال العنف ضدهم. وبعد سنة من الاقتراع التاريخي في تيمور الشرقية، حان الوقت لاحترام السلامة السياسية والإقليمية للإقليم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول مرة يدلي فيها وفدي بكلمة أما مجلس الأمن في هذا الشهر، أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. واسمحوا لي بأن أهنئ سلفكم، السفيرة مينونت باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا، على فترة رئاستها لأنشطة المجلس في الشهر الماضي.

لقد أصغينا باهتمام إلى المتكلمين السابقين. وأشار الكثير منهم إلى أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك الحوادث التي تسببت في وفاة حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة من رعايا استراليا وبنغلاديش ونيبال ونيوزيلندا. وأغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي لأقدم تعازي الوفد الإندونيسي المخلصة لأسر الضحايا في ساعة الأسى هذه، ولأعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومات وشعوب استراليا وبنغلاديش ونيبال ونيوزيلندا. وبالتوافق مع سياسة حكومتي، أؤكد من جديد استهجاننا الشديد لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، حيث أصيب بأضرار موظفون تابعون للأمم المتحدة من العاملين في الشؤون الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى توقف جهود إعادة اللاجئين إلىديارهم التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ونتطلع إلى نتائج التحقيقات المشتركة الجارية حاليا.

وما انفكت أوساط غير مسؤولة تصف أعمال العنف هذه، مرة تلو الأخرى، بأنها أعمال عنف أذنت بها إندونيسيا. ولقد ادعى أحدهم، على سبيل المثال، بأن:

”الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات الموالية لجاكرتا وبين حفظة السلام أصبحت تقع بصورة أكثر تكرارا في الآونة الأخيرة، وهناك تخمين متزايد بأن قطاعات من القوات المسلحة الإندونيسية تقوم بتسليح العصابات وتدريبها“.

وألمح أيضا بأن ”الهجمات التي تقوم بها المليشيات الموالية لإندونيسيا تعمل بمنأى عن العقاب“. وإذا كان المرء لا ينكر أن أحداثا معينة وقعت بالفعل، فإننا يتعين علينا مع ذلك أن نضع جميع الإشاعات الكثيرة في السياق الصحيح. لقد ذُكرت مزاعم بأن المليشيات مجهزة الآن أفضل من ذي قبل ومسلحة على نحو أفضل، وأنها ترتدي أزياء التمويه العسكرية. ولكن ذلك لا يعني بأنها مدعومة من القوات المسلحة الإندونيسية، لأن تلك المواد يمكن الحصول عليها في يُسر في السوق السوداء. واسمحوا لي أن أنوه بالتقارير التي أفادت بأن المجموعات المسلحة كانت تعمل بنشاط في وسط تيمور الشرقية وغربيها وأن المليشيات كانت تُشعل النيران في البيوت، وبأن تلك التقارير ثبت فيما بعد أنها لا أساس لها من الصحة.

وتتشاطر إندونيسيا كلية مشاعر القلق المعرب عنها في هذه القاعة؛ وعلى غرار ما حدث في مناسبات سابقة، نود أن نؤكد من جديد أننا عقدنا العزم على اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الأمن والحيلولة دون تكرار وقوع تلك الحوادث. والواقع أن خطوة من هذا القبيل أُتُخذت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، حينما جرى بصورة رسمية تفكيك مجموعات تُسمى بالمليشيات. ولكن ينبغي ألا ننسى أن مشكلة اللاجئين متشعبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد.

وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كل جانب مسؤول عن توفير الأمن على جانبه من الحدود. وبغية تجنب

وقوع حوادث في مناطق الحدود، اقترحت إندونيسيا على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية القيام بدوريات مشتركة، واستحداث مراكز حدود مشتركة وتبادل ضباط الاتصال. ذلك الاقتراح رفضته، لسوء الحظ، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولقد دأبت القوات المسلحة الإندونيسية بدورها على منع المسلحين من دخول تيمور الشرقية. وأكدت أنها احتجزت قائد إحدى مجموعات المليشيات، الذي قام بتنظيم قوة قوامها ٢٠٠ رجل للقيام بهجمات عبر الحدود. ولكن حالما تعبر تلك المجموعات المسلحة الحدود، تصبح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، من واقع كونها مسؤولة عن الأمن في إقليم تيمور الشرقية، ذات ولاية واضحة وقوية لا لبس فيها لاتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على ذلك الأمن. ونحن نرحب يقينا بملاحظة الممثل الخاص للأمين العام ومفادها ”أولئك الذين يجرأون على إثارة الفوضى وعدم النظام في البلد سوف يدفعون ثمنا باهظا“ وبترجمة ذلك إلى إجراء ملموس، لأن هذا هو على وجه التحديد ما يُتوقع من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الاضطلاع به.

وبوازع من الرغبة الشديدة لحل مشكلة اللاجئين، أعلنت حكومتي عن عزمها لتناول هذه المشكلة بطريقة شاملة في غضون فترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. وأُتخذ ذلك القرار كي لا نتعرض لخطر ضعف الاهتمام الدولي بهذه القضية واستمرار حالة الضعف التي يتعرض لها آلاف اللاجئين الذين ما زالوا موجودين في المخيمات. ونعتقد أنه إذا تمت معالجة هذه المشكلة بصورة شاملة، فسوف تخف حدة أعمال العنف وحالات القتل والتوتر، إن لم يتم القضاء عليها تماما.

وتسجيل اللاجئين أمر أساسي بالنسبة لهذه العملية. ونحن نعترف بدور الأمم المتحدة في محاولة تحديد عدد الأشخاص الذين يريدون أن يظلوا مقيمين على الأراضي الإندونيسية وعدد الأشخاص الذين يريدون العودة إلى تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن حكومة إندونيسيا عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدة، وهي لن تسمح للمتطرفين باعتراض سبيلها.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجري حاليا وضع خطة عمل شاملة من أجل تسريع حل مشكلة اللاجئين. ومن شأن عناصر الخطة أن تشمل ما يلي: أولا، استمرار تنفيذ البرامج القائمة لإعادة التوطين في تيمور الشرقية، أو إعادة الاستيطان على الأراضي الإندونيسية؛ وثانيا، إغلاق مخيمات اللاجئين القريبة من الحدود؛ وثالثا، إنشاء مخيمات انتقالية مؤقتة بعيدة عن الحدود يسكنها اللاجئون الذين يختارون البقاء في إندونيسيا، قبل إعادة توطينهم الدائم في تيمور الشرقية أو في أنحاء أخرى من إندونيسيا؛ ورابعا، نقل اللاجئين الذين يختارون العودة إلى تيمور الشرقية إلى مخيمات انتقالية في تيمور الشرقية، قبل شروعهم في السفر إلى أماكن سكنهم النهائية في تيمور الشرقية.

ونحن ندرك أيضا الآثار الاقتصادية والمالية لأن استمرار تواجد المخيمات في تيمور الغربية يخلف عبئا اقتصاديا وماليا ليس على الحكومة المركزية فحسب، وإنما أيضا على مقاطعة نوسا تنغارا الشرقية. وهذا العبء يؤثر تأثيرا مباشرا على السكان المحليين الذين يعيشون فعلا في حالة من الفقر.

وفي مقابل ذلك، فإن عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية، والعديد منهم بارعون في الزراعة والأعمال الصغيرة والإدارة، من شأنها أن تكون ضرورية لمستقبل التنمية في تيمور الشرقية.

ولا بد لنا من التأكيد على أن القرار الطوعي الذي يتخذه كل لاجئ بمفرده له طابع مقدس طوال عملية

التسجيل. وإغلاق المخيمات وإعادة إسكان اللاجئين إما في مخيمات انتقالية مؤقتة في تيمور الغربية أو في مخيمات انتقالية في تيمور الشرقية سيجريان بطريقة حساسة وإنسانية، على أن تسبقهما حملة إعلامية مكثفة فيما بين اللاجئين.

ومثلما ندرك جميعا، فإن هذا العمل يتطلب تمويلا كبيرا. ومع أخذنا في الاعتبار أن مسألة اللاجئين هي مسؤولية جماعية، فإن المجتمع الدولي مطالب أيضا بتقديم المساعدة في هذه العملية. ويحدونا الأمل، في أن تأتي المساعدات الضرورية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة كشهادة على الاهتمام والالتزام المستمرين من المجتمع الدولي.

ومما يمكن فهمه أن بعض اللاجئين قد تساورهم الشكوك، أو حتى المخاوف، من العودة إلى تيمور الشرقية بسبب أوجه عدم اليقين التي ما زالت قائمة. فهناك حوالي ٠٠٠ ١٣٠ لاجئ ما زالوا في المخيمات في تيمور الغربية. وشعورهم بالإحباط آخذ في التصاعد بسبب أن وتيرة المساعدات التي يتلقونها وهم في أمس الحاجة إليها والتقدم المحرز لا يفيان بالتطلعات التي يصبون إليها. ويمكننا أن نتفهم القلق العميق الذي يساورهم، خاصة فيما يتعلق بأمنهم الجسدي، فضلا عن توفر فرص العمالة والأمن الوظيفي، وندرة الأغذية وعدم وجود الضرورات الأساسية الأخرى؛ وهم يرون صورة قاتمة لما يحمله المستقبل لهم في تيمور الشرقية.

ونجاح عملية إعادة التوطين ستعتمد إذن على جوانب عديدة، منها قدرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على توفير الاستقرار، ليس في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فحسب، وإنما الأهم في مجال الأمن. وإذ نتابع عن قرب التطورات الحاصلة في تيمور الشرقية، نعتبر أن أهم مسألة أساسية يتعين معالجتها على سبيل الأولوية هي تحقيق مصالحة حقيقية وأصيلة فيما بين أبناء تيمور الشرقية، الأمر الذي ما زال بعيد المنال حتى الآن.

وينبغي ألا ننسى حقيقة تاريخية مفادها أن الصراع كان قائما بالفعل فيما بين أبناء تيمور الشرقية حتى قبل عام ١٩٧٥. والواضح أن استمراره حتى اليوم ليس بسبب إندونيسيا. فأعمال العنف الحاصلة في مخيمات اللاجئين لا ترتكتب بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الذين يحبذون الاستقلال والذين يحبذون الاندماج فحسب، وإنما ترتكب أيضا بسبب الشعور بالإحباط إزاء العيش في ظل ظروف غير طبيعية الأمر الذي يضعف المعنويات.

ولا شك أن المصالحة إذن هي عملية تتصف بأهمية كبرى. وطالما أن الأسباب الجذرية بقيت بدون حل، فإن تحقيق مصالحة حقيقية وأصيلة سيبقى بعيد المنال ويعرقل بالتالي حل مشكلة اللاجئين المعقدة والمتصفة بالتحدي.

وحكومة إندونيسيا عاقدة العزم على تعزيز العلاقات الوثيقة والمفيدة على نحو متبادل مع تيمور الشرقية، ومصممة على بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هذا الغرض، بما في ذلك الاضطلاع بالمهمة الملحة الضرورية المتمثلة في تحقيق مصالحة حقيقية وأصيلة فيما بين أبناء تيمور الشرقية من جميع المعتقدات السياسية. ووفقا لذلك، بلغ المدعي العام الإندونيسي مرحلة الاستعدادات النهائية لتسمية المشتبه في مشاركتهم في الأحداث التي أعقبت الاستفتاء الشعبي الذي أجري في العام الماضي. ويأتي هذا تتويجا لتحقيقات طال أمدها، ويعكس التزام الحكومة الراسخ بتقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة. وكل هذا يجري في إطار بناء عهد جديد من المودة والصداقة يعود بالنفع على شعبينا، باعتباره ركيزة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا عديدة يتعين معالجتها. وهذه القضايا تتضمن مسائل الحدود، والأصول،

وتعليم أبناء تيمور الشرقية، والمحفوظات، وإنشاء ممر بري يربط بين تيمور الشرقية وجيب أوكوسي، والمخطوطات الثقافية. وفي هذا الصدد، قام وفد من جاكرتا مؤخرا بزيارة ديلي للبحث مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مسألة إنشاء لجنة مشتركة للحدود تتألف من ممثلين مدنيين من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والحكومة الإندونيسية بغية ترسيم الحدود بين تيمور الغربية وتيمور الشرقية. والمؤسف أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لا يزال يتعين أن تقدم تعليقاتها على الوثيقة المتعلقة بهذه المسألة والتي قدمت إليها منذ بعض الوقت.

لذلك يتحتم أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا إضافية من أجل إغلاق فصل تيمور الشرقية في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى ممثلة جامايكا، رئيسة المجلس في شهر تموز/يوليه.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي العنابي ليرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أجيب بإيجاز على بعض المسائل الرئيسية التي طرحت. كان هناك سؤال يتعلق باستقالة زانانا غوسماو في بداية المؤتمر الذي عقده المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. إن ذلك المؤتمر يمثل أول فرصة للأطراف التي وحدت صفوفها تحت مظلة المجلس للبحث علنا في المستقبل السياسي لتيمور الشرقية. ولقد شكل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في نيسان/أبريل عام ١٩٩٨ لتعزيز الاستقلال وللإعداد للاستفتاء الشعبي. وخلال المؤتمر، كانت تبحث مسألة إعادة تنظيم المجلس كي يتمكن على نحو أكفأ من معالجة مسألتي الانتقال والإعداد للاستقلال. وكان إذن من الطبيعي أن تتنحى القيادة بطريقة ما. وسيتم تعيين القيادة الجديدة طبعا في نهاية المؤتمر. ومن المحتمل أن يواصل زانانا غوسماو الاضطلاع بدور بناء ومركزي في عملية الانتقال. وحقيقة الأمر أنه أشار إلى المشاركين خلال المؤتمر أنه على استعداد لمواصلة الاضطلاع بهذا الدور إذا رغب الأعضاء في ذلك.

ومثلما قلت في إحاطتي الإعلامية، سنعود طبعا إلى الكلام عن أعمال المؤتمر، وسنعطي تفصيلات أكثر عنها، وعن القرارات التي يتخذها، حيث أنه ينهي أعماله اليوم وليس لدينا في هذا الوقت تقرير مفصل عن أعماله.

ثمة سؤال يتعلق بتقديم تقييم عسكري للحالة الأمنية في تيمور الشرقية وعواقبها بالنسبة للإدارة الانتقالية. وقد لاحظ أعضاء المجلس أنني وصفت الحالة الأمنية الراهنة في تيمور الشرقية ببعض الإطالة خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، وكذلك شواغل الإدارة الانتقالية في هذا الشأن وتقييمها للتهديد الأمني والدوافع المحتملة وراءه. كما وصفت التدابير الأولية التي اتخذتها الإدارة الانتقالية لإعادة هيكلة القوة وإعادة نشر القوات بغية تعزيز الأمن في القطاعين الأوسط والغربي من الإقليم.

ربما يكون من الصعب التكهن بدقة متناهية في هذه المرحلة بالصورة التي سيتطور عليها الوضع، نظرا لأن هذا التطور يرتبط ارتباطا وثيقا، بطبيعة الحال، بالحالة في تيمور الغربية وبأنشطة المليشيا هناك. إلا أن الوضع سيبقى قيد الاستعراض. وبمجرد أن يتلقى الأمين العام تقييما أكثر تفصيلا من البعثة فيما يتعلق بالتدابير الإضافية التي قد تقوم الحاجة إليها، سوف يعود المجلس لإطلاعه عليها. وكما أسلفت، فقد قرر الأمين العام في الوقت الراهن إرجاء الخفض المقترح للقوة في القطاع الشرقي، بغية تمكين الإدارة الانتقالية من تحسين قدرتها للاستجابة لما قد ينشأ من تهديدات.

وأثير سؤال عن التحقيقات في قتل المليشيا لأفراد من العاملين في الإدارة الانتقالية. وتجري حاليا تحقيقات مشتركة مع إندونيسيا في الوقت الراهن في مقتل الجندي ماننغ من المفرزة النيوزيلندية، الذي قتل في منطقة الحدود. أما التحقيقات بشأن الجندي النيبالي وغيره ممن قتلوا داخل أراضي تيمور الشرقية، فتجريها الإدارة الانتقالية. وسوف نطلع المجلس على نتائج هذه التحقيقات، بطبيعة الحال، بمجرد انتهائها.

ولقد سئلت أيضا عن ماهية التدابير التي اتخذها الإدارة الانتقالية لإعادة إدماج اللاجئين الذين سيعودون في المستقبل. وقد ذكر الممثل الخاص في مناسبات عدة أن الترتيبات أعدت لاستقبال أعداد كبيرة من العائدين الإضافيين إذا حدث ذلك. وفي حقيقة الأمر، فقد مضت هذه العملية على ما يرام بصورة معقولة حتى الآن. وعاد من تيمور الغربية زهاء ٠٠٠ ١٧٠ تيموري شرقي. وعلى الرغم من أنه حدثت حوادث متفرقة هنا وهناك، فقد لقي العائدون استقبالا حسنا من السكان بوجه عام.

وبالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تواصل الإدارة الانتقالية أيضا تسهيل وتشجيع الزيارات الأسرية وما نطلق عليه زيارات ''إذهب وشاهد'' حتى يرى العائدون المحتملون الأحوال السائدة في تيمور الشرقية، ولإطلاعهم على الترتيبات المتاحة لإعادة إدماجهم، إذا ما قرروا العودة. وفي هذا الصدد تبقى المسألة الرئيسية بطبيعة الحال، تهيئة الظروف التي تسمح للراغبين في العودة بممارسة هذا الخيار بكامل الحرية والأمان.

لقد استمعنا إلى ممثل إندونيسيا اليوم وهو يؤكد قرار حكومته بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل حل مسألة اللاجئين في تيمور الغربية. وسيقوم السيد فييرا دي ميلو بزيارة جاكرتا خلال الأيام القليلة المقبلة. وإنني على يقين من أنه سيتابع المناقشات حول هذه المسألة مع الحكومة الإندونيسية. وأرجو أن يتسنى تحقيق بعض التقدم في هذا المجال، حتى تتم عودة الراغبين في العودة، وكيما تتخذ التدابير اللازمة لكبح أنشطة المليشيا.

أعتقد أن ذلك يغطي المسائل الرئيسية التي أثيرت. وأتوقف عند هذا الحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على التوضيحات والردود التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.